



جمهورية مصر العربية

جامعة المنصورة

كلية الحقوق

قسم الاقتصاد والمالية العامة

الآثار الاقتصادية لظاهرة غسل الأموال

الباحث / على فالح حنتوش فالح حسن العجمي

مسجل ماجستير بقسم الاقتصاد السياسى والتشريعات الإقتصادية

كلية الحقوق - جامعة المنصورة .

تحت إشراف

السيد الأستاذ الدكتور / رضا عبد السلام إبراهيم على

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد السياسى والتشريعات الإقتصادية

كلية الحقوق - جامعة المنصورة

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٤ م

المستخلص:

هدف هذا البحث الوقوف على الآثار الاقتصادية لظاهرة غسل الأموال واستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي سعى إلى وصف وتحليل موضوع البحث للإجابة عن التساؤل الرئيسي ما آثار عمليات غسل الأموال الاقتصادية وتوصل البحث إلى أن جريمة غسل الأموال من الجرائم المستمرة التي تتطلب ضرورة العلم بالمصدر غير المشروع للأموال محل الغسل لما لها من أثر اجتماعي واقتصادي وسياسي على الدول.

وأن الاموال المتحصلة عن طريقة غير شرعية لها أثارها السلبية على المجتمع وتعرقل توظيف رأس المال توظيفاً سليماً أما الأموال المتحصلة من أنشطة مشروعة فلها أبلغ الأثر في خدمة الاقتصاد الوطني وتطوير المجتمع وإشباع حاجاته كما تخلق فرص عمل لأبنائه على مستويات مختلفة.

كما تؤثر عمليات غسل الأموال سلبياً على الادخار والاستثمار من عدة وجوه فمن ناحية، تؤدي إلى هروب رأس المال الوطني إلى الخارج عن طريق التحويلات النقدية بين البنوك المحلية والخارجية، ويعد هذا تسريباً لجزء من الدخل القومي يؤثر سلبياً على الادخار المحلي ويؤدي إلى عجزه عن الوفاء باحتياجات الاستثمار، ومن ثم تتسع الفجوة التمويلية، بينما يتم ايداع رؤوس الأموال الوطنية في البنوك الأجنبية، بدلاً من أن تأخذ طريقها إلى مجالات الاستثمار المختلفة داخل البلاد.

Abstract:

This research aimed to identify the economic effects of the phenomenon of money laundering and used the descriptive analytical approach that sought to describe and analyze the subject of the research to answer the main question of what the effects of economic money laundering operations and the research found that the crime of money laundering of continuous crimes that require the need to know the illegal source of money subject to laundering because of its social ,economic and political impact on countries . The funds obtained from an illegal way have negative effects on society and impede the proper employment of capital ,while the funds obtained from legitimate activities have the greatest impact on serving the national economy ,developing society and satisfying its needs ,as well as creating job opportunities for its children at different levels .Money laundering operations also negatively affect savings and investment in several ways ,on the one hand ,they lead to the flight of national capital abroad through cash transfers between local and foreign banks ,and this is a leakage of part of the national income that negatively affects domestic savings and leads to its inability to meet investment needs ,and then the financing gap widens ,while national capital is deposited in foreign banks ,instead of taking its way to various areas of investment within the country.

المقدمة

أولاً: موضوع الدراسة: -

تتزايد يوماً بعد يوم قناعات المجتمع الدولي بالحاجة الماسة والملحة إلى المواجهة الفعالة والشاملة لظاهرة غسل الأموال غير المشروعة، وهو الأمر الذي حدى بالعديد من المنظمات الدولية، العالمية والإقليمية، إلى المبادرة بصوغ طائفة واسعة من الإتفاقات والصكوك الدولية المهمة واعتمادها، وقد استهدفت في مجموعها تشكيل آليات وسياسات جنائية عالمية جديدة وإرسائها، لمواجهة هذه الظاهرة والحد من تداعياتها السلبية على الاقتصاد العالمي من خلال نهجاً عام متعدد الجوانب يركز على عدة محاور أساسية ومتكاملة تشمل تحديث القوانين الجنائية الوطنية وتعزيز دور النظام المالي ودعم التعاون الدولي في هذا المجال وتطويره وهو ما نسج عن منواله العديد من الشرائع والنظم.

حيث تعد مشكلة غسل الأموال من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يتفاقم حجمها عاماً بعد عام وذلك لخطرها على الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي وارتباطها بالجريمة المنظمة، حيث أن عمليات غسل الأموال ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمتحصلات من الأنشطة غير المشروعة التي تجد طريقها إلى الخارج عبر القنوات المصرفية والمؤسسات المالية لإجراء عمليات الغسل لها، كيما تعود مرة أخرى بصفة شرعية معترف بها من القوانين التي كانت تجرمها داخل الدولة التي خرجت منها تلك الأموال.

وإذا لم يكن نشاط غسل الأموال جديداً، بوصفه يمثل نوعاً من التحايل على القوانين والنظم المعمول بها في مجال اكتساب الأموال والدخول وانتقالها بطرق مشروعة، فإن الاهتمام بهذه العمليات والأنشطة لم يتزايد إلا في الآونة الأخيرة فقط، ويرجع السبب الرئيسي لهذا الاهتمام إلى القلق المتزايد من النسب الكبيرة والمتزايدة للدخول المتحصلة من الأنشطة غير المشروعة مثل تجارة المخدرات والفساد السياسي والإداري وغيرها من الأنشطة التي تجرى عليها عمليات الغسل.

ويمكن القول إن مشكلة غسل الأموال أصبحت تمثل ظاهرة عالمية، حيث انتشرت في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية على السواء.

وقد حرصت دولة الكويت على مكافحة غسل الأموال بالاشتراك في أعمال لجنة العمل المالية الدولية FATF من خلال دول مجلس التعاون الخليجي، ثم بالتصديق على اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨.

كما قام بنك الكويت المركزي بجهد واضح في هذا الخصوص، إذ طلب إلى البنوك المحلية اتخاذ ما يلزم لتطبيق عدد من التوصيات الأربعين للجنة العمل المالية الدولية FATF، ثم أصدر تعليماته إلى كافة البنوك المحلية في شأن مكافحة عمليات غسل الأموال والعمليات المشبوهة والتي تضمنت عدداً من الإجراءات والقواعد التي يتعين على البنوك اتباعها مع دليل الإرشادات لأنماط من المعاملات المشبوهة.

وتوجت الكويت بجهودها إلى إصدار القانون رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٢ في شأن مكافحة غسل الأموال لتساير به الاتجاه المعاصر من المشرع في كثير من الدول.

كما أصدر البنك المركزي في ٢٠٠٢/١٠/٢٢ التعليمات رقم (٢/رب/٩٢/٢٠٠٢) الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك للعمل بها من خلال البنوك المحلية اعتباراً من الأول من ديسمبر عام ٢٠٠٢ مع دليل الإرشادات لأنماط من المعاملات المشبوهة.

وعلى ضوء ما تقدم، ولخطورة الآثار الاقتصادية السلبية التي يمكن أن تحدثها عمليات غسل الأموال في الاقتصادات التي تنتشر فيها، وبخاصة أثرها على المستوى العام للأسعار، حيث تسهم هذه العمليات في إحداث ضغوط تضخمية كبيرة في المجتمعات التي تنتشر فيها نظراً لأن عدم مشروعية الدخل التي تجري عليها عمليات الغسل يمثل قوة شرائية غير ناتجة عن نشاط اقتصادي حقيقي، وهو ما يضر بالمصالح الاقتصادية للمجتمعات التي تنتشر فيها هذه العمليات، ويلحق أضراراً بالغة بمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخططها؛ فلذلك ولأهمية مكافحة غسل الأموال كان لابد لنا من الوقوف على آليات مكافحة غسل الأموال محلياً ودولياً.

حيث نهدف من هذا البحث إلى التعرف على الآثار الاقتصادية على مستوى السياسات المالية والإجراءات المصرفية بهدف مكافحة هذه العمليات والأنشطة.

ثانياً: أهمية الدراسة: -

تعد التطورات الاقتصادية الحديثة المصاحبة لظاهرة العولمة وبخاصة العولمة المالية، من أهم العوامل التي تساعد على زيادة أنشطة غسل الأموال القذرة وتناميها، ومن ثم زيادة خطورتها. فإلغاء الرقابة على الصرف وتحرير حسابات رأس المال، ومن ثم حرية دخول الأموال وخروجها عبر الحدود الوطنية وافتتاح السوق المحلي أمام المستثمرين الأجانب، أدى إلى فتح قنوات إضافية لغسل الأموال. وهكذا، فانتشار مظاهر العولمة وما سيقتبعها من تزايد حركة النشاط الاقتصادي والانفتاح المالي والاقتصادي عالمياً ومحلياً، والاتجاه إلى تحرير التجارة الداخلية والخارجية وما يرتبط بذلك من تطورات تسهم في تخفيف القيود الإدارية والمالية التي كانت مفروضة على انتقال رؤوس الأموال وتداولها عبر الحدود الجغرافية والإقليمية - هذه التطورات أدت إلى فتح المجال لأنشطة غسل الأموال المتحصلة من أنشطة المخدرات والفساد الإداري والمالي والسياسي وغيرها من الأنشطة الاجرامية الأخرى، ومن ثم تزايد احتمال ان أنشطة غسل الأموال عبر البنوك والأجهزة المصرفية في مناطق متعددة من العالم في ظل هذه التطورات الاقتصادية المصاحبة للعولمة المالية.

ومن العوامل المهمة التي تساعد على زيادة أنشطة غسل الأموال وانتشارها في الوقت الراهن هو التطور الكبير في الوسائل التكنولوجية الحديثة الذي يعد بدوره أحد المظاهر الأساسية لظاهرة العولمة.

وما أدى إليه من ظهور العديد من الوسائل الفنية والإلكترونية الحديثة لنقل الأموال وتداولها، والتي تسمح بالتعامل مع الأوراق النقدية وانتقال الأرصدة المالية من شخص إلى آخر عبر الحدود الجغرافية والإقليمية على مستوى العالم من خلال شبكات الكمبيوتر والإنترنت المنتشرة

في أرجاء العالم دون حاجة إلى المرور عبر القنوات المصرفية التقليدية، هذا فضلاً عن انتشار أنظمة الدفع الحديثة المصاحبة لعمليات التجارة الإلكترونية مثل نظام بطاقات الائتمان أو النقود الإلكترونية، و«الكارت الذكي»، وبنوك «الإنترنت، وغيرها من وسائل الدفع الحديثة وأدواته، وهو الأمر الذي يتيح لعصابات الجريمة المنظمة فرصة لاستغلال هذه التكنولوجيا المتقدمة في إتمام عمليات غسل الأموال. كما أدت تلك التطورات التكنولوجية الحديثة إلى تطور هائل في مستوى الخدمات المالية بالبنوك وإلى ابتكار نظم حديثة للتسوية والدفع للمعاملات المالية بسرعة مذهلة هذا فضلاً عن التطور السريع والمذهل للأسواق المالية واندماجها مع الأسواق المالية العالمية، واتساع نطاق القطاع المالي وشموله للعديد من المؤسسات المالية المتنوعة، وقد أعطت كل هذه التطورات التكنولوجية الحديثة وغيرها فرصة كبيرة لغاسلي الأموال لاستغلال تلك التطورات والخدمات الحديثة التي تقدمها البنوك في القيام بعمليات غسل الأموال على نطاق واسع وكبير.

ومن هنا برزت أهمية دراسة موضوع غسل الأموال وأثاره الاقتصادية.

ثالثاً: مشكلة الدراسة: -

باستقراء ما قامت به الدول من معالجات تشريعية لما تتخذه عمليات غسل الأموال من أشكال وصور متعددة ومتطورة وآثار ذلك على السلم والأمن والاقتصاد الدولي والمحلي نجد أنه بالرغم من أن بعض الدول قد سنت قوانين بشأن مكافحة غسل الأموال إلا أن معظم الدول لازالت تعاني من نقص التشريعات الملائمة والمتكاملة للتصدي لهذه الظاهرة ذلك أن سن التشريعات الداخلية فقط لا يكفي للتصدي لتلك الانتهاكات؛ وبالنظر إلى الجهود العالمية نجد أن هناك جهد يجري حالياً لوضع تشريعات لجرائم غسل الأموال على الصعيد الوطني والإقليمي، أما على الصعيد العالمي فإن الباحث يري أنه لم تبذل حتى الآن جهود ملموسة لتنسيق

التشريعات بشأن جرائم غسل الأموال والجهود الدولية تأتي من خلال سن معاهدات دولية تكون ملزمة قانوناً للكافة تؤدي إلى التصدي لتلك الجرائم في جميع مراحلها ويمكن معالجة هذه الإشكالية من خلال التساؤل الذي يحاول هذا البحث الإجابة عنه

■ ما هي آثار عمليات غسل الأموال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؟

رابعاً: منهج الدراسة: -

بالنظر إلى الموضوع وطبيعة المعلومات المتوفرة عنه، وطريقة تحليلها يفرض استخدام منهج معين لمثل هذه الدراسة يمكننا من الإجابة عن الإشكالية المطروحة وتساؤلاتها الفرعية، ويتمثل هذا المنهج في المنهج التحليلي الذي يسعى إلى وصف وتشخيص وتحليل موضوع البحث من مختلف جوانبه وكافة أبعاده.

تمهيد وتقسيم

تؤدي عمليات غسل الأموال والاقتصاد الخفي إلى حصول نتائج مدمرة وخطيرة على المجتمع سواء كان من الناحية الاقتصادية أو الأمنية. فهي تؤدي إلى زيادة الأنشطة الإجرامية مثل تجارة الأسلحة غير المشروعة والمخدرات وكذلك تؤدي إلى توسيع نطاق الأعمال الإجرامية والجريمة المنظمة على المستوي المحلي والدولي وسيطرة غاسلي الأموال على المؤسسات العامة من خلال الدخول في المزادات الخاصة بعمليات الخصخصة والفوز بها بسبب قدرتهم المالية الكبيرة ومن آثارها المدمرة أيضاً منافسة شركات الظل والواجهة لشركات القطاع الخاص المشروعة عن طريق تقديم خدماتها ومنتجاتها بأسعار منافسة وأحياناً أقل بكثير مما يؤدي إلى إفلاس الشركات المشروعة وخروجها من السوق.

وإرباك الأسواق المالية بالدخول في السوق وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات ليس بهدف الربح ولكن لبيعها بأسعار منخفضة مما يسبب حصول خسائر فادحة للمستثمرين الحقيقيين ويؤدي إلى إرباك وانهيار الأسواق المالية.

سوف نتحدث في هذا البحث أولاً عن آثار عمليات غسل الأموال الاقتصادية، ثم نوضح بعد ذلك آثار عمليات غسل الأموال الاجتماعية والسياسية، ثم نوضح أيضاً بعد آثار الاقتصاد الخفي. عليه وسيتم تقسيم هذا البحث إلى المباحث التالية: -

المبحث الأول: مفهوم غسل الأموال وتطوره تاريخياً وأسباب انتشاره.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية لعمليات غسل الأموال.

المبحث الثالث: الآثار الاجتماعية والسياسية لعمليات غسل الأموال.

المبحث الرابع: آثار الاقتصاد الخفي وعلاقته بعمليات غسل الأموال.

المبحث الأول: مفهوم غسل الأموال وتطوره تاريخياً وأسباب انتشاره.

أولاً: مفهوم غسل الأموال

على الرغم من نمو ظاهرة غسل الأموال واتساعها في الآونة الراهنة، حتى أصبحت تمثل مشكلة عالمية؛ إذ يقدر حجم الأموال غير النظيفة التي تغسل بنحو ٨٠٠ مليار دولار إلى تريليون ونصف التريليون دولار سنوياً - فإنه لا يوجد تعريف قانوني متفق عليه دولياً لعمليات غسل الأموال التي أصبحت تستحوذ على اهتمام كل من صانعي السياسات الاقتصادية ولا سيما القائمين على السياسات النقدية والمصرفية سواء محلياً أو إقليمياً أو عالمياً. غير أن هناك العديد من التعريفات الإجرائية والوظيفية التي يعد وجودها أمراً ضرورياً لتحديد مفهوم هذه العمليات، ومن ثم يمكن عرضها نظراً لأهميتها الكبيرة في إيضاح هذا المفهوم.

فهناك من يعرف غسل الأموال " - بأنها العملية أو العمليات التي يتم عن طريقها إعطاء أو إضفاء صفة المشروعية على تلك الأموال غير المشروعة في الأصل، وعدم مشروعية هذه الأموال يرجع لمصدرها، على سبيل المثال تهريب المخدرات، أنشطة الإرهاب، أو أي جريمة ما. فإذا ما أنهيت عملية غسل الأموال، فإنه يصبح بإمكان المجرمين الاستمرار في مواصلة النشاط الإجرامي بعد ذلك، وتقديم ما يثبت دخلهم المشروع عند الضرورة^(١)

وهناك تعريف آخر أكثر تفصيلاً لعمليات غسل الأموال يصفها بأنها مجموعة العمليات المتداخلة لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال وإظهارها في صورة أموال متحصلة من مصدر مشروع أو إخفاء وتمويه الطبيعة الحقيقية للأموال المكتسبة من الأنشطة غير المشروعة أو مصدرها أو ملكيتها، في محاولة لتغيير هوية الأموال غير المشروعة وجعلها تبدو في

(1)The US Customs Services defines money Laundering as " The process whereby proceeds, reasonably believed to have been derived from criminal activity, are transported, transferred, transformed, converted, or intermingled with legitimate funds, for the purpose of concealing or disguising the true nature, source, disposition, movement or ownership of those proceeds. The goal of the money laundering process is to make funds derived from, or associated with illicit activity appear legitimate". See, Financial Action Task Force on money laundering, The forty Recommendations on Money Laundering, Paris, 1990. Journal of Money Laundering Control, Vol. 5, No.4, Spring 2002, p.p. 319 – 320.

صورة مشروعة بحيث يصبح من الصعب تعرف المصادر الأصلية لهذه الأموال، ومن ثم يمكن إنفاقها واستثمارها في أغراض أخرى مشروعة^(٢)

كما عرفها برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات UNDCP بأنها عملية يلجأ إليها من يعمل في تجارة المخدرات لإخفاء المصدر الحقيقي للدخل أو المورد غير المشروع، والقيام بأعمال أخرى للتنمويه؛ لكي يبدو الدخل وكأنه تحقق من مصدر مشروع^(٣)

ثانياً: التطور التاريخي لعمليات غسل الأموال

ترجع بدايات ظهور مصطلح غسل الأموال إلى عصابات المافيا ، حيث كانت هذه العصابات تقوم بأنشطة غير مشروعة مثل الإتجار بالمخدرات والقمار والأنشطة الإباحية، والإبتزاز وغيرها والتي درت عليها أموالاً نقدية طائلة، وقد حاولت هذه العصابات أن تضيف المشروعية على هذه الأموال لتستطيع إيداعها في البنوك واستثمارها بشكل علني ، وترسخ مصطلح غسل الأموال في فضيحة (ووترجيت)^(٤) عام ١٩٧٣ في أمريكا لكن ظهوره القانوني تحقق في أول دعوى أمام القضاء الأمريكي عام ١٩٨٢ ، ومنذ ذلك الوقت جرى شيوخ الاصطلاح للدلالة على إصباغ المشروعية على الأموال القذرة المتحصلة من مصادر غير مشروعة عن طريق إدخالها ضمن دائرة الأموال المشروعة في عملية تتخذ مراحل متعددة وأشكالاً عديدة تؤدي بالنتيجة إلى إظهار المال وكأن مصدره مشروع^(٥)

وتزايدت ظاهرة غسل الأموال بعد الحرب العالمية الأولى في النمو والتوسع حتي الوقت الحاضر، حيث أخذت أبعاد جديدة في ظل العولمة^(٦).

ونظراً لانتشارها في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث أصبحت تهدد الاقتصاد العالمي، حيث سارع المشرع الدولي والوطني بتجريمها من خلال اتفاقية فيينا لعام (١٩٨٨)

(٢) د. سبير إبراهيم غسل الأموال القذرة في الأوعية المصرفية، ندوة الجرائم الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ص١. الاقتصادية المستحدثة، ٢٠-٢١ أبريل سنة ١٩٩٣ ، المركز

القومي للبحوث

(٣) نواء عصام الترساوي، بحث بعنوان الجديد في موضوع غسل الأموال " مقدم لمؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة عام ١٩٩٥.

(٤) العمري، أحمد بن محمد ، (٢٠٠٠) ، جريمة غسل الأموال نظرة دولية لجوانبها الاجتماعية والنظامية والاقتصادية ، الرياض ص١٢

(٥) القسوس مرجع سابق، ص ١٣

(٦) الصيفي ، عبد الفتاح مصطفى ، (١٩٩٩) ، الجريمة المنظمة - التعريف والأنماط ، الرياض، المملكة العربية السعودية ، ط١، ص٥٤

بشأن مكافحة الإتجار بالمخدرات والأموال المتحصلة عنها واستخدامها بجريمة غسل الأموال، وقد صدر فيما بعد عن الأمم المتحدة القانون النموذجي لعام (١٩٩٥) بشأن مكافحة الجريمة^(٧).

أيضاً هنالك جهود على المستوى الدولي (الحملة الدولية لمكافحة غسل الأموال (F.A.T. F)^(٨) وهي لجنة دولية انبثقت عن الدول السبع الصناعية يظهر هدفها على المستوى الدولي مع دول العالم حيث أصدرت توصياتها بشأن مكافحة جريمة غسل الأموال.

وزاد الاهتمام العالمي والإقليمي بهذه الجريمة، مما دفع اللجنة الأوروبية لغسل الأموال إلى إصدارها دليلاً في عام (١٩٩٠)، في عام (١٩٨٨) بلغ الاهتمام الدولي ذروته وتعتبر سنة ارتكاز في حقل غسل الأموال ففي ١٩/١٢/١٩٨٨ أصدرت الأمم المتحدة اتفاقية مكافحة أنشطة المخدرات التي فتحت الأعين على مخاطر أنشطة غسل الأموال المتحصلة من المخدرات أثرها المدمر على النظم الاقتصادية والاجتماعية، والربط بين المخدرات وغسل الأموال قد أوقع العديد من الدراسات القانونية في منزلق أدى الى تصور أنشطة غسل الأموال وكأنها جزء من أنشطة المخدرات، كما كشفت الجهود العلمية والبحثية إلى أن هناك مصادر للأموال القذرة أخطر بكثير من أنشطة الفساد الإداري والمالي وأنشطة المقامرة والإتجار بالرقيق وهذا كله جعل الأمم المتحدة تؤسس إطاراً دولياً لمكافحة جرائم غسل الأموال كرسسته ودعت الدول الصناعية السبعة الكبرى مع فتح العضوية لكل الدول الراغبة كما يعمل خبرائها ولجان الرقابة إلى تقديم التقارير السنوية^(٩).

وتعد ظاهرة غسل الأموال واستخدام العائدات المتحصلة عن الجرائم من الظواهر الخطيرة على مستوى العالم، وتكمن خطورتها في أنها تقوم بتدمير الاقتصاد كما أدت التكنولوجيا الحديثة والتي تستخدم في المعاملات المالية في السنوات الأخيرة إلى زيادة الخطورة الاقتصادية لها، فظاهرة غسل الأموال لها أثر خطير ومدمر على الاقتصاد القومي فهي ذات تأثير سلبي على الدخل القومي وعلى توزيعه وتسهم في نقص في المقدرات الوطنية وانخفاض قيمة العملة الوطنية في مواجهة العملة الأجنبية المحولة إليها وتؤدي ظاهرة غسل

(٧) اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار الغير مشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، المادة السابعة

(٨) فريق العمل المعني بالتدابير المالية WWW.FATF.GAFI.ORG

(٩) موسى وزير عبد العظيم، (١٩٨٧)، المركز القانوني لحائز المنقول المتحصل من جرائم الأموال، دار النهضة، القاهرة، مصر ص ٩٠

الأموال إلى انهيار البنوك داخل البلاد التي تعاقب المؤسسات المالية إذا ثبت تورطها في عمليات غسل الأموال.

ثالثاً: أسباب انتشار غسل الأموال

تتدرج عمليات غسل الأموال في إطار ما يعرف بالجرائم الاقتصادية والمالية، ومن ثم فإن الدوافع الرئيسية التي تكمن وراء هذه العمليات تتمثل في البحث عن مأوى أو ملجأ بقصد تطهيرها والإفلات من المطاردة القانونية، وعلى ذلك فإن التحركات الرأسمالية التي تتم بقصد الغسل تحركها أسباب وعوامل أخرى غير النظريات المفسرة للتحركات الرأسمالية بصفة عامة مثل نظرية المزايا الاحتكارية أو نظرية التفاوت في معدلات العائد أو الأرباح من دولة لأخرى أو من نشاط لآخر. وتتمثل أهم الأسباب والدوافع وراء التحركات الرأسمالية بقصد الغسل فيما يلي:

١ - البحث عن الأمان واكتساب المشروعية خشية المطاردة القانونية:

ويمثل ذلك دافعاً أساسياً لمرتكبي الأعمال الإجرامية والفساد بصفة عامة وعمليات غسل الأموال بصفة خاصة. وكلما ازدادت المتحصلات المتولدة عن الأنشطة غير المشروعة زاد الدافع لغسلها بصفة عامة، وعبر الحدود بصفة خاصة.

وتشير بعض الدراسات^(١٠) في هذا الصدد إلى التزايد الكبير في الأنشطة الإجرامية التي تولد دخولاً ضخمة لمن يعملون فيها مثل إنتاج المخدرات وتوزيعها، التهريب التجاري وتجارة الأسلحة.. إلخ. فقد تزايدت تجارة المخدرات بشكل كبير بعد عام ١٩٧٤ ولا سيما في الولايات المتحدة؛ حيث ازدادت ستة أضعاف في الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٩٠، مقابل زيادة أربعة أضعاف في حجم الاستهلاك الكلي. وقد أشار تقرير صادر عن مجلس الشيوخ الأمريكي عام ١٩٩٢ إلى أن حجم عمليات غسل الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات بلغ

(١٠) د. حمدي عبد العظيم غسل الأموال في مصر والعالم المرجع السابق، ص ٤٤ - ٤٥

مائة مليار دولار سنوياً، تحول إلى أموال مشروعة^(١١) وتقدر بعض المصادر أن كبار تجار المخدرات يحققون أرباحاً تصل معدلاتها إلى نحو ٩٨%.

٢- اشتداد حدة المنافسة بين البنوك

يمكن تفسير تزايد عمليات غسل الأموال - جزئياً - بالسباق المحموم بين البنوك لجذب المزيد من العملاء وزيادة معدلات الأرباح من خلال فروق أسعار الفائدة، وكذلك العمولات المختلفة. ويشجع بعض موظفي البنوك من ضعاف النفوس هذا الاتجاه الذي يضمن لهم دخلاً غير عادية. ولذلك فإن مثل هذه البنوك لا تولي أهمية كبيرة لطبيعة هذه الأموال ومصدرها.

٣- انتشار الفساد في مختلف الدول وبخاصة الفساد السياسي والإداري:

من أهم أسباب تزايد حجم عمليات غسل الأموال انتشار الفساد في مختلف الدول المتقدمة والنامية على السواء، وإن كان أشد وطأة في الدول الأخيرة نظراً لضعف مواردها واحتياجها الشديد إلى النقد الأجنبي لتمويل وارداتها الأساسية ودعم التنمية الاقتصادية، ولغياب الديمقراطية وضعف سلطة الدولة فيها. كما يلجأ محترفو غسل الأموال إلى رشوة بعض ذوي النفوذ والإداريين في الأجهزة الحكومية ذات الصلة والذين يسهلون دخول الأموال بقصد الغسل.

٤- انتشار التهرب الضريبي:

يعد انتشار التهرب الضريبي والتوسع في القروض دون ضمانات، التي تخفي وراءها الفساد والرشوة من أهم المصادر والأسباب التي تؤدي إلى زيادة حجم عمليات غسل الأموال وتنتشر جريمة التهرب الضريبي بشكل واضح في الدول النامية، كما أنها توجد كذلك في الدول المتقدمة.

٥- اختلاف وتباين التشريعات^(١٢) وقواعد الاشراف والرقابة بين الدول: إن هذا الاختلاف يفتح المجال لوجود بعض الثغرات التي تنفذ من خلالها الأموال القذرة، بواسطة خبراء متخصصين.

(١١) جريدة العالم اليوم بتاريخ ٢٣/٩/١٩٩٤.

(١٢) أدوارد أنينات دانييل هاردي، وباري جونسون مكافحة غسل الأموال التمويل والتنمية صندوق النقد الدولي، عدد سبتمبر ٢٠٠٢، ص ٤٤ وما بعدها. 12)

٦- وجود بعض الدول التي تشجع عمليات غسل الأموال:

لقد أعلنت بعض الدول صراحة عن استعدادها لتلقي الأموال القذرة المغسولة وتقديم التسهيلات الممكنة لها، بل لا تفرض عليها ضرائب وتمنحها إعفاءات وهي ما تعرف بدول الجناات الضريبية Tax Havens^(١٣) وعلى سبيل المثال، تعد مدينة "ناسو" عاصمة جزر البهاما والتي لا يزيد عدد سكانها على ٢٥٠ ألف نسمة ويوجد بها نحو أربعة آلاف بنك شبه متخصص في تمويل تجارة السلاح التي تمثل ٥٥% من أنشطتها - تعد أهم مركز لغسل الأموال في العالم^(١٤) وهناك دول وجزر أخرى لا يتجاوز عدد سكانها مائة ألف نسمة ويوجد بها أكثر من ألف بنك، عدد كبير منها متخصص في هذه الأعمال غير المشروعة.

٧- تزايد الاتجاه نحو التحرير الاقتصادي والمالي من خلال اللتزامات الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية على وجه الخصوص، مما يفسح المجال أمام التحركات الرأسمالية بقصد غسل الأموال في الداخل والخارج. حيث تسعى معظم الدول إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، وتحرير الأسواق المالية لإحداث المزيد من الانتعاش والنمو الاقتصادي بغض النظر عن مخاطر تزايد عمليات غسل الأموال.

٨- تباطؤ بعض الدول النامية وترددها في وضع التشريعات والضوابط اللازمة لمواجهة ظاهرة غسل الأموال المتزايدة خشية أن يكون ذلك متعارضاً اتجاه الاقتصادات الرئيسية في العالم، وكذلك المؤسسات المالية العالمية نحو تحرير تحركات رأس المال في إطار ما يعرف "بظاهرة العولمة" وبخاصة العولمة المالية وعولمة الأسواق المالية. بل أكثر من هذا تتسابق هذه الدول في منح حوافز الاستثمار والضمانات من أجل جذب المزيد من رؤوس الأموال

(١٣) في يونيو ٢٠٠٠ قائمة تضم ٣٥ دولة تعد من "الجناات الضريبية وأعطتها مهلة لمدة سنة للقيام بإصلاح أنظمتها الضريبية (OECD) نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (١٣) وإلا سيتعين عليها مواجهة جزاءات غير محددة.

See, Jackie Johnson, Blacklisting: Initial Reactions, Responses and Repercussions, Journal of Money Laundering Control, Winter, 2001,

Vol. 4, No3, P.P. 218-219.

(١٤) د. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك الدار الجامعية الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٢٣٧

الأجنبية للاستثمار ظناً منها أن ذلك كافٍ لتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي بغض النظر عن تلك التدفقات مشروعة أو غير مشروعة.

٩- ضعف الرقابة والإشراف من البنوك المركزية على البنوك التجارية، وكذلك ضعف الرقابة والإشراف الجمركي، هذا فضلاً عن عدم تجريم عمليات غسل الأموال في عدد كبير من الدول.

١٠- وفي ظل الاتجاه نحو العولمة والعولمة المالية بصفة خاصة، أصبح في مقدور الأشخاص الطبيعيين والمعنويين نقل كميات ضخمة من رؤوس الأموال وتحويلها من بلد لآخر دون عقبات أو تعقيدات كثيرة تحول دون ذلك، مما ساعد على انتشار عمليات غسل الأموال^(١٥) ومن العوامل المهمة التي تساعد على زيادة أنشطة غسل الأموال وانتشارها في الوقت الراهن أيضاً التطور الكبير في الوسائل التكنولوجية الحديثة، وما أدى إليه من ظهور العديد من الوسائل الفنية والإلكترونية الحديثة لنقل الأموال وتداولها، والتي تسمح بالتعامل مع الأوراق النقدية وانتقال الأرصدة المالية من شخص إلى آخر عبر الحدود الجغرافية والإقليمية على مستوى العالم من خلال شبكات الكمبيوتر والإنترنت وغيرها من وسائل وأدوات الدفع الحديثة.

• آخر احصائيات البنك الدولي عن جريمة غسل الأموال

وتتجلى خطورة عمليات غسل الأموال فيما كشف عنه البنك الدولي في تقريره، من أن حجم عمليات غسل الأموال يبلغ ٤,٦ تريليون دولار سنوياً، مما يمثل ما بين ٢% : ٥% من الناتج الإجمالي للاقتصاد العالمي^(١٦). ومعهد "بازل" قدر عمليات غسل الأموال بنحو ٥٠٠ مليار دولار، ما يمثل نحو واحد في المئة من حجم الاقتصاد العالمي سنوياً. ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قدر غسل الأموال بنحو يتراوح ما بين ٧١٥ مليار دولار إلى ١,٨٧ تريليون دولار سنوياً.

هذه الأرقام تظهر حجم التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي في مكافحة هذه الجريمة المستمرة.

(١٥) د. رمزي زكي العولمة المالية، دار المستقبل العربي القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٣٨ ١٣٩

(١٦) د. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك الدار الجامعية الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٢٣٧

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية لعمليات غسل الأموال

والمناسب أن نعرض في هذا المبحث لبعض الآثار الاقتصادية لعمليات غسل الأموال على الاقتصاد الرسمي أو الظاهر، ولا سيما بعد أن اتضح في المباحث السابقة زيادة أهمية هذه العمليات على مستوى العالم وأنها تقدر سنوياً بنحو ٧٠% من حجم الدخل المتولدة من الاقتصاد الخفي في الشق الخاص بالدخول غير المشروعة، وكذلك مدى العلاقة الدائرية التي تربط بين الاقتصاد الخفي وغسل الأموال والاقتصاد الظاهر، حيث اتضح أن عمليات غسل الأموال تؤدي دوراً محورياً في هذه العلاقة، وذلك باعتبار أن جانباً مهماً في الخفي يتمثل في دخول غير مشروعة يتجه بعضها إلى خارج البلاد لإجراء عمليات الغسل لها كي تعود إلى البلاد بصفة مشروعة^(١).

وتجدر الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية لعمليات غسل الأموال كثيراً ما يشار جدل مهم بأن هذه العمليات شأنها شأن الاقتصاد الخفي لها آثار سلبية وآثار إيجابية، حيث يرى البعض أن هناك بعض الآثار الإيجابية لعمليات غسل الأموال في حالة اتخاذها صورة الغسل العيني للأموال غير المشروعة داخل الدولة، مثل شراء المشروعات أو إقامة شركات الاستثمار التي توفر العديد من فرص العمل وتساهم في علاج مشكلة البطالة وتؤدي إلى زيادة المعروض من السلع مما يساهم في استقرار الأسعار المحلية^(٢). غير أن إمعان النظر في الآثار الاقتصادية الاقتصادية لعمليات غسل الأموال يوضح أن هذه الآثار الظاهرية لا تحقق أية نتائج إيجابية على الاقتصاد القومي؛ لأن عمليات غسل الأموال تتعلق بالدخول غير المشروعة بعكس الاقتصاد الخفي الذي يشمل بعض الدخل غير المشروعة ولكن لا يتم إثباتها في الحسابات القومية، أما عمليات غسل الأموال فهي تتعلق بالدخول غير المشروعة المتولدة من عمليات الرشوة والتزيف والتزوير والتهريب والتربح وغيرها ومن ثم فهي تتعلق بقوة شرائية غير حقيقية مما يؤدي إلى آثار اقتصادية سلبية على الأسعار المحلية وقيمة العملة، ويساهم في

(١) (Quirk J. Peter, Money Laundering, op. cit, p. 8.

(٢) انظر في عرض هذه الحجج دون تأييدها، د. عبد المطلب عبد الحميد العولمة واقتصاديات البنوك المرجع السابق، ص ٢٦١-٢٦٢.

حدوث ضغوط تضخمية، ويؤثر سلبياً على سعر الصرف وميزان المدفوعات. وفي حالة كون مصدر الدخل غير المشروع هو التهرب من الضرائب، فإن هذا يعني حرمان خزانة الدولة من أموال وموارد مالية كان يمكن توظيفها بما يخدم خطط التنمية الاقتصادية، ويساعد على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأموال التي تأتي إلى البلاد بقصد الغسل يصدق عليها وصف التدفقات المالية Money flow وليس الاستثمارات؛ إذ إنها تظل في حالة سيولة مرتفعة، وتتركز في أنشطة يسهل تسهيلها كالمضاربة على العقارات أو في البورصة ولأجل قصيرة مما يجعلها تضر ولا تفيد، ولا تمثل إضافة حقيقية للطاقة الإنتاجية في المجتمع.

وفيما يلي سنوضح أهم الآثار الاقتصادية السلبية لعمليات غسل الأموال، وذلك من خلال الآتي:

أولاً: آثار عمليات غسل الأموال على الدخل القومي وتوزيعه.

تؤثر عمليات غسل الأموال سلباً على حجم الدخل القومي؛ وذلك لأنها تقوم أساساً على تهريب رؤوس أموال وطنية وإيداعها في البنوك التجارية الأجنبية، مما يشكل استقطاعاً لجزء من الدخل القومي للدولة المهرب منها المال إلى الخارج، وبخاصة مع إتمام عمليات غسل الأموال خارج البلاد، ويتم ذلك على حساب بقية أصحاب الدخول المشروعة في المجتمع^(١) فحصل بعض الأشخاص على رشوة أو عمولة أو قروض دون ضمانات من البنوك ... إلخ. هؤلاء إنما يحصلون على جزء من الدخل القومي الحقيقي في الدولة، ثم يقومون بعد ذلك بتحويل هذه الأموال إلى البنوك الأجنبية في الدول الأخرى التي تقوم باستثمار هذه الأموال لمصلحتها ولمصلحة الدول الكائنة بها مما يؤثر سلباً على حجم الدخل القومي في الدول المهرب منها المال، ويحرم الاقتصاد القومي في تلك الدول من الاستفادة من جانب مهم من دخله القومي، ومن استثمار هذه الأموال في المشروعات الإنتاجية، ومن ثم حرمان تلك الدول من العوائد الإيجابية التي يمكن أن يحصل عليها المجتمع، والتي تتمثل في القيمة المضافة إلى الدخل

(١) انظر الأهرام الاقتصادي، العدد ١٨٢٤ القاهرة، ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٣، ص ٢٤.

القومي وما يرتبط بذلك من زيادة فرص العمالة وحل مشكلة البطالة وزيادة المعروض السلعي واستقرار الأسعار المحلية.

وغالباً ما تكون الأموال المغسولة ناتجة عن أنشطة متهربة من سداد الضرائب المستحقة للدولة مما يعني نقص الموارد المتاحة للدولة لتمويل برامجها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويؤدي إلى زيادة الدين العام الداخلي والخارجي، مع زيادة عجز الموازنة العامة للدولة وما يؤدي إلى التضخم وارتفاع الأسعار.

ونظراً للارتباط بين الاقتصاد الخفي وعمليات غسل الأموال ^(١) المتوقع أن تزداد الفجوة بين الدخل القومي الرسمي، والدخل القومي الحقيقي مما يؤدي إلى حدوث أخطاء في السياسات المالية والخطط التنموية، ويهدد برامج التنمية الاقتصادية وخططها.

وقد أشارت بعض الدراسات التي أجريت عن الدخول غير المشروعة في الولايات المتحدة الأمريكية ^(٢) إلى أن وجود هذه الدخول يعتبر مسؤولاً عن انخفاض الإنتاجية في الاقتصاد القومي، ولما كان انخفاض الإنتاجية يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي وما يرتبط بذلك من تراجع معدل النمو الاقتصادي من فترة لأخرى، ومن ثم إلى حدوث أزمات الكساد والبطالة، وهو ما يعني مسؤولية الاقتصاد الخفي والدخول غير المشروعة عن هذا الانخفاض.

وتجدر الإشارة إلى أن عمليات غسل الأموال وما يترتب عليها من انخفاض في الدخل المسجل في الحسابات القومية قد تضطر الحكومات إلى اللجوء لفرض ضرائب جديدة أو زيادة أسعار الضرائب القائمة، مما يؤدي إلى زيادة الأعباء الضريبية على عاتق أفراد المجتمع.

وكما تؤثر عمليات غسل الأموال على حجم الدخل القومي فهي تؤثر سلبياً أيضاً على توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي، وذلك من خلال حصول بعض الفئات على دخول غير مشروعة دون وجه حق، وهي أموال يتم انتزاعها من فئات أخرى منتجة في المجتمع، ويؤدي ذلك إلى

(١) د. إبراهيم طه السقا، الاقتصاد الخفي في مصر، المرجع السابق، ص ٥٨ - ٦٠.

(٢) د. حمدي عبد العظيم، غسل الأموال في مصر والعالم المرجع السابق، ص ١٧٩

حدوث تحول للدخل من فئات منتجة تحصل على دخول مشروعة إلى فئات غير منتجة تحصل على دخول غير مشروعة، وهو ما يهدد توزيع الدخل بين فئات المجتمع، حيث يصبح هذا التوزيع عشوائياً، وتزداد الفجوة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع، وينتج عن ذلك كله سوء توزيع الدخل القومي وعدم فاعلية السياسات المالية في إعادة توزيع الدخل القومي طبقاً للأهداف العامة في الدولة.

وبالنظر إلى أن جانباً من الأموال التي تجري عليها عمليات الغسل يرتبط بالتهرب من الضرائب، فإن أصحاب هذه الأموال يتهربون من سداد حقوق الخزانة العامة مما يؤدي إلى تعطيل وظيفة مهمة من وظائف الدولة، ويحد من كفاية السياسات المالية وفعاليتها في إعادة توزيع الدخل القومي على نحو يساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. ولتعويض هذا النقص في الموارد العامة عن القدر اللازم لتمويل النفقات العامة، فإن الدولة قد تضطر لزيادة أسعار الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة، مما يزيد بدوره من معاناة الفئات المحدودة الدخل ولاسيما بالنسبة للضرائب غير المباشرة، ويشكل إخلالاً خطيراً بتوزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع، ويهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي^(١).

وبعد عودة الأموال الغير مشروعة إلى داخل البلاد بصورة جديدة بعد اتمام عمليات غسلها، فإنها تؤدي إلى زيادة القوة الشرائية لفئات معينة تتصف بعدم الرشده في الإنفاق الاستهلاكي، وتقوم بالصرف بصورة عشوائية على مجالات استهلاكية وترفيهية مختلفة، وهو ما يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية وارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود.

ومن المعروف أن التضخم وارتفاع الأسعار عادةً ما يكون لصالح كبار التجار وأصحاب المشروعات الصناعية وغيرهم، ويضر بأصحاب الدخول الثابتة والمحدودة من العاملين بالحكومة والهيئات العامة والقطاع الخاص للذين تتراجع مراكزهم النسبية سلبياً في توزيع الدخل، ويضرهم التضخم الذي تساهم في حدوثه عمليات غسل الأموال.

(١) انظر د. السيد أحمد عبد الخالق المرجع السابق، ص ٣٦ - ٣٧، د. حمدي عبد العظيم المرجع السابق، ص ١٨٨ - ١٨٩

وتجدر الإشارة إلى أن عمليات غسل الأموال، باعتبارها تمثل الجانب غير المشروع من الاقتصاد الخفي، تؤدي إلى عدم معرفة السلطات الاقتصادية للأرقام الحقيقية لمعدل البطالة، ويترتب على ذلك عدم كفاية البرامج الحكومية وفعاليتها لمكافحة البطالة والتعويض عنها.

ثانياً: أثر عمليات غسل الأموال على الادخار والاستثمار.

تؤثر عمليات غسل الأموال سلباً على الادخار والاستثمار وتلك من عدة وجوه فمن ناحية، تؤدي إلى هروب رأس المال الوطني إلى الخارج عن طريق التحويلات النقدية بين البنوك المحلية والخارجية، ويعد هذا تسريباً leakage لجزء من الدخل القومي يؤثر سلباً على الادخار المحلي ويؤدي إلى عجزه عن الوفاء باحتياجات الاستثمار، ومن ثم تتسع الفجوة التمويلية، بينما يتم ايداع رؤوس الأموال الوطنية في البنوك الأجنبية، بدلاً من أن تأخذ طريقها إلى مجالات الاستثمار المختلفة داخل البلاد.

ومن ناحية أخرى فإن هذه العمليات تؤدي إلى منافسة غير متكافئة للمستثمرين الجادين في المجتمع، فالمشروعات والشركات التي يتم تأسيسها بأموال مغسولة تكون قادرة على عرض سلعها وخدماتها بأسعار تنافسية أكبر من الشركات الأخرى التي يصعب عليها المنافسة مما يؤدي إلى خروج المشروعات الجادة والشريفة من السوق وانفراد المشروعات الأخرى بالسوق بلا منافسة^(١)، ويؤثر ذلك سلباً في النهاية على طبقة المنظمين والمستثمرين الجادين في المجتمع، حيث يسبب لهم إحباطاً، كما قد يدفعهم إلى توظيف أموالهم في الخارج.

وفي حالة اللجوء إلى الغسل العيني للأموال عن طريق شراء الذهب والمجوهرات والقصور والتحف الفنية وبعض السلع المعمرة، وهو ما يعرف بالادخار السلبي، فإن ذلك يؤدي إلى نقص جزء من الدخل الموجه إلى الادخار المحلي، وقد تلجأ الدولة في سبيل تعويض هذا النقص في المدخرات المحلية عن احتياجات الاستثمار الإجمالي إلى الاستعانة بالموارد الأجنبية سواء في

(١) السيد أحمد عبد الخالق المرجع السابق، ص ٢٣

صورة قروض أجنبية أو استثمارات مباشرة، مما يزيد من مديونية الدولة ومن ثم تبعيتها للعالم الخارجي.

وعلى ذلك يمكن القول بوجود علاقة عكسية بين عمليات غسل الأموال والادخار المحلي، وتزداد خطورة هذا الأثر في حالة الدول النامية التي تعاني بالفعل نقصاً في الموارد المتاحة من النقد الأجنبي، ولاسيما أن عمليات غسل الأموال تؤدي إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي لتحويل المتحصلات إلى الخارج، مما يساهم في رفع أسعاره، ومن ثم يهدد ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً: أثر غسل الأموال على قيمة العملة الوطنية.

تؤثر عمليات غسل الأموال سلباً على قيمة العملة الوطنية نظراً للارتباط الوثيق بين هذه العمليات وتهريب الأموال إلى الخارج، كما أن عمليات غسل الأموال تؤدي إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي الذي يتم تحويل الأموال المهربة إليه، بقصد إيداعها في البنوك الخارجية أو بغرض الاستثمار في شراء الأوراق المالية بالخارج وغيرها^(١). وتؤدي زيادة الطلب على النقد الأجنبي، وما يعنيه ذلك من زيادة المعروض من العملة الوطنية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي. وعند عودة الأموال المغسولة إلى الدولة فإنها تؤدي إلى إحداث ضغوط تضخمية داخل الاقتصاد الوطني، وهو ما يزيد من تدهور القوة الشرائية للنقود وانخفاض قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية.

وفي حالة الغسل العيني للأموال من خلال شراء الذهب والسيارات والسلع المعمرة وغيرها فإن ذلك يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الدول الأجنبية ومن ثم زيادة المعروض من عملة الدولة مقابل عملات الدول الأخرى، واتجاه قيمة العملة الوطنية للدولة إلى الانخفاض مقابل العملات الأجنبية التي يزداد الطلب عليها لتمويل الواردات، وهو ما يؤدي بدوره إلى حدوث اختلال في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات. ومما يزيد من خطورة هذا التأثير السلبي

(١) انظر د. السيد أحمد عبد الخالق المرجع السابق، ص ٣٤ - ٣٥.

لعمليات غسل الأموال على قيمة العملة الوطنية وميزان المدفوعات اتجاه معظم الدول في الوقت الراهن إلى تحرير معاملاتها الاقتصادية وبخاصة حساب رأس المال في ميزان المدفوعات في إطار الالتزامات التي يفرضها عليها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وغيرها من المؤسسات الدولية.

وفي مصر اتجه سعر صرف الجنيه المصري إلى الانخفاض مقابل الدولار مع كل زيادة في معدلات هروب رؤوس الأموال إلى الخارج سواء في إطار عمليات غسل الأموال أو خارج نطاقها، حيث انخفضت قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار من ٧٠ قرشاً للدولار في عام ١٩٧٩ إلى ١٢٥ قرشاً للدولار عام ١٩٨٤، ثم إلى ١٨٩ قرشاً للدولار عام ١٩٨٦ ثم إلى جنيهين للدولار عام ١٩٩٠، وفي أكتوبر ١٩٩١ قامت الحكومة بتوحيد سعر الصرف والأخذ بنظام التعويم المدار مع التدخل المباشر من خلال البنك المركزي المصري، وبلغ سعر صرف الجنيه المصري في ذلك العام ٣٢٥ قرشاً للدولار، ثم استقر سعره بعد ذلك ولم يتجاوز ٣٣٩ قرشاً للدولار عام ١٩٩٥، ثم عاود سعر الصرف للجنيه المصري الانخفاض مقابل الدولار ولاسيما مع استمرار عمليات هروب الأموال والحصول على قروض من البنوك والهروب بها للخارج، في ١/١/٢٠٠٥ بلغ سعر الصرف ٦،١٠٧ جنيهاً مقابل الدولار الواحد، واستقر حول هذا المعدل حتى عام ٢٠١٠ إلى أن وصل إلى ١٥ جنيهاً مقابل الدولار الواحد عام ٢٠٢٠، إلى أن بلغ في الوقت الحاضر، ٤٧،٥ جنيه للدولار^(١) بعد التعويم شبه المدار الذي أقرته الدولة بعد ما كان السعر قد تخطى حاجز الـ ٧٠ جنيه في السوق غير الرسمية وذلك كله على الرغم من تكرار انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأوربية والين الياباني.

رابعاً: أثر عمليات غسل الأموال على معدلات البطالة .

تؤدي عمليات غسل الأموال إلى زيادة معدلات البطالة سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية. فهذه العمليات تؤدي إلى هروب الأموال إلى الخارج من خلال البنوك والقنوات المصرفية مما يؤدي إلى نقل جزء من الدخل القومي إلى دول خارجية، ومن ثم تعجز الدول

(1) <https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/statistics/cbe-exchange-rates/historical-data>

التي هرب منها رأس المال عن الإنفاق على الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل للمواطنين، مما يؤدي إلى انتشار البطالة وتفاقمها وبخاصة في ظل زيادة السكان وتنامي أعداد الخريجين من المعاهد والجامعات والراغبين في العمل.

وتشير بعض الدراسات الاقتصادية إلى أن خلق فرص عمل جديدة يتطلب استثمارات كبيرة من المدخرات المحلية؛ إذ تبلغ هذه التكلفة نحو ٢٥٠ ألف دولار في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي اليابان تبلغ تكلفة فرصة العمل الواحدة ثلاثة أمثال تكلفة الاستثمار في أمريكا، وضعف مثيلتها في أوروبا ^(١).

ولما كانت عمليات غسل الأموال تؤثر سلباً على الادخار المحلي المتاح لتمويل الاستثمارات نظراً لما يترتب عليها من تهريب الأموال إلى الخارج فإن هذه العمليات تؤثر سلباً على الموارد اللازمة لتوفير فرص عمل جديدة تستوعب الزيادة السنوية في أعداد الخريجين والراغبين في العمل.

كما أن عمليات الغسل العيني للأموال تؤثر سلباً بدورها على مشكلة البطالة، فهذه العمليات تركز على تمويل الأنشطة التجارية الاستهلاكية والمالية والمضاربات على الأسعار، مما يؤدي إلى اتجاه الأموال إلى مجالات المتاجرة فيها وعدم توجيهها إلى الأنشطة الإنتاجية الحقيقية أو الاستثمارية أو الأنشطة الزراعية أو التنمية التكنولوجية أو تنمية الكوادر البشرية بما يسمح بزيادة الإنتاجية أو بتطوير التكنولوجيا ^(٢).

ويترتب على ذلك أنه لا يمكن قبول بعض الآراء التي ترى أن عودة الأموال المغسولة بعد إجراء عمليات الغسل لها إلى موطنها الأصلي في صورة مشروعة يمكن أن تساهم بدورها في علاج مشكلة البطالة وخفض معدلاتها؛ ذلك أن نمط الإنفاق للأموال المغسولة وغير المشروعة أصلاً لا يمكن أن يتساوى أو ينتشابه مع نمط الأموال المشروعة، حيث توصف الأموال في النمط الأول بأنها أموال ساخنة (Hot money) تجري وراء الربح السريع وليس وراء القيمة

(١) لستر ثارو الصراع على القمة ترجمة أحمد فؤاد بليغ، سلسلة عالم المعرفة ديسمبر ١٩٩٥، ص ٢٥٠ - ٢٥٥

(٢) د. حمدي عبد العظيم المرجع السابق، ص ١٩٩.

المضافة الإنتاجية التي ترتبط بالاستثمارات المنتجة التي يمكن أن تساهم بفاعلية في خلق فرص عمل جديدة للمواطنين.

وفي هذا المجال تشير تقارير صندوق النقد الدولي (IMF) إلى أن الدول التي ترتفع فيها قيمة عمليات غسل الأموال تزداد فيها معدلات البطالة، أي أن هناك تناسباً طردياً بين عمليات غسل الأموال وارتفاع معدلات البطالة. وعلى ذلك فالدول التي ترتفع فيها قيمة عمليات غسل الأموال ترتفع فيها معدلات البطالة، مثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، فرنسا، ألمانيا، وإيطاليا، بينما الدول التي تنخفض فيها قيمة عمليات غسل الأموال تنخفض فيها معدلات البطالة، مثال ذلك اليابان، النمسا، والنرويج⁽¹⁾.

خامساً: أثر غسل الأموال على سعر الفائدة .

تؤثر عمليات غسل الأموال سلباً على كفاية السياسات الاقتصادية وفعاليتها، ومن ثم على أهداف السياسات الاقتصادية المعلنة ومنها سياسة سعر الفائدة. فخروج رؤوس الأموال بكميات كبيرة بقصد الغسل، فضلاً عن الأنواع الأخرى من هروب رأس المال، قد يولد ضغوطاً لزيادة أسعار الفائدة من أجل جذب الأموال من مصادر محلية أو حتى من مصادر أجنبية. وهذا الارتفاع في أسعار الفائدة المحلية يحدث تأثيرات سلبية على الاقتصاد القومي ككل وبخاصة على مجالات الاستثمار وفرصه ؛ ذلك أن ارتفاع أسعار الفائدة يمثل إحدى العقبات ضد الاستثمار؛ لأنه يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاستثمار بخاصة في ظل مناخ يتسم بعدم اليقين والاستقرار، مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة وتدهور معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع المستوى العام للأسعار.

ومن ناحية أخرى، فإن دخول الأموال إلى الدولة بقصد إجراء عمليات الغسل لها قد يخلق حالة من الاعتقاد بأن هناك وفرة في السيولة بسبب التوسع الاقتصادي المصاحب لدخول الأموال المغسولة مما يدفع السلطات النقدية إلى اتباع سياسة نقدية وائتمانية تقوم على الحد من

(1) IMF: Annual Report, 1994.

التوسع الاقتصادي، ثم تفاجأ بالتحركات العكسية لهذه الأموال، ومن ثم تكتشف السلطات النقدية أنها اتخذت السياسات الخاطئة على عكس حاجة الاقتصاد الفعلية، وهو ما يتضح معه أن عمليات غسل الأموال تحد من كفاية السياسات الاقتصادية والنقدية المعلنة وفعاليتها، وتؤدي إلى تشويه البيانات والمعلومات التي يعتمد عليها واضعو السياسة الاقتصادية والنقدية، مما يدعم مناخ عدم الثقة والاستقرار في الاقتصاد، وهو ما يكون له آثار سلبية على الادخار وعلى مجالات الاستثمار وفرصه.

سادساً: أثر غسل الأموال على عجز ميزان المدفوعات.

إن غسل الأموال في الخارج يضيف عبئاً ثقيلاً على ميزان المدفوعات في الدول التي يزداد فيها حجم هذه العمليات ، إذ يؤثر على كل عناصر ميزان المدفوعات ، ومنها الميزان التجاري وميزان المعاملات الرأسمالية والاحتياطات النقدية الأجنبية ويعتمد التأثير في ميزان المدفوعات على حجم الصفقات المالية التي تخرج من الدولة ، والتي لا تسجل في هذا الميزان وإنما يستدل عليها بآثارها من ناحية ، ومن تضخم بند السهو والخطأ في الميزان من ناحية أخرى ، لأنه إذا كان ميزان المدفوعات يمثل مرآة صادقة لكل ما يدور في الاقتصاد فإن قراءته الاقتصادية الحقيقية تلزم أن تعكس بحق حقيقة التأثير الذي يخلقه ميزان المدفوعات على المتغيرات الكلية في الدولة^(١). ونوجز القول بأن غسل الأموال يسهم في زيادة وإحالة أمر العجز في ميزان المدفوعات عن طريق إضعاف الاستثمارات وخفضها وبالتالي خفض الصادرات واحتمال زيادة الواردات من جهة بإضعاف القدرة التنافسية من خلال ما يؤدي إليه من تضخم وارتفاع الأسعار ، وبالتالي فقدان الدولة المنافسة السعرية، وقد يؤدي ذلك في نفس الوقت على زيادة الواردات خاصة في الاقتصاديات المفتوحة في ظل تحرير التجارة العالمية من جهة ثانية .

أضف إلى ذلك أن غسل الأموال يؤدي إلى زيادة مديونية الدولة ، وهذه بدورها تؤدي إلى إعادة دفع الديون بالإضافة إلى الفوائد المترتبة عليها مما يضاعف من التأثير السلبي على ميزان المدفوعات ، وأخيراً قد يلجأ محترفوا ووسطاء تهريب الأموال بقصد الغسل إلى تعمد

(١) السيد احمد عبد الخالق، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال، دار النهضة العربية، عام ١٩٩٧.

خفض قيمة الصادرات والاحتفاظ بالفرق بين القيمة الحقيقية والأسمية في الخارج ، ولاشك أن ذلك يعني قلة الواردات التي تحصل عليها الدولة ، وكذلك قد يلجئون إلى تعمد دفع قيمة الواردات حتى يتم إخراج كميات كبيرة من الأموال للخارج بما يزيد عن قيمة الصفقات ، ويحتفظ بالفارق في المصارف الأجنبية أو يتم تحويله إلى أي شكل آخر من أشكال الثروة بقصد الغسل

سابعاً: أثر غسل الأموال على عدم دقة السياسات الاقتصادية.

من نتاج ما تقدم تخلص إلى أن التحركات الرأسمالية بقصد الغسل لا تتبع عوامل اقتصادية سليمة بل تتبع سياسات نقدية ومالية خاطئة ولا تعكس حقيقة الأداء في الاقتصاد^(١) إذ أن عمليات الغسل تؤثر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كسعر الفائدة والصرف والتضخم ، ونتيجة لذلك قد تعمد بعض الدول إلى مواجهة ذلك باتخاذ بعض السياسات الاقتصادية على عكس ما قد يحتاجه صالح الاقتصاد القومي بالفعل ، كما أن هذا التأثير قد يؤدي إلى خلق جو من عدم الثقة وعدم اليقين ، ومن ثم عدم القدرة على التنبؤ والتخطيط والاستثمار.

ثامناً: أثر غسل الأموال على تراجع مستوى الاستثمار الاقتصادي.

يعمل المناخ الاستثماري وبما يشمل من عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية على توفير الاستقرار والتشجيع على الاستثمار، وتعود عملية غسل الأموال بالتأثير سلباً على ذلك المناخ وإفساده وزعزعة الأمر الذي يدفع الحكومات إلى تغيير القوانين التي بدورها تؤثر على ذلك المناخ.^(٢)

كما تؤدي عملية غسل الأموال إلى وجود منافسة غير عادلة بين رجال الأعمال أصحاب الأموال المشروعة ورجال الأعمال أصحاب الأموال الغير مشروعة الذين يعملون على إدخال

(١) عادل محمد السيوي، غسل الأموال تعريفها ومخاطرها والتطور التشريعي، مصر شركة النهضة، ٢٠٠٨م.

(٢) أبو الشعر، رامي. (٢٠١٠). جريمة غسل الأموال عبر الأنترنت، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة جداراء الأردن.

أموالهم الغير نظيفة وغير مشروعة على مشاريع استثمارية أساسها أموال نظيفة ومشروعة من خلال الأعمال الذي يديرونها معتمدين على الرشاوي.^(١)

من خلال ما تقدم، يرى الباحث بأن هذه الجريمة تعد من أخطر الجرائم الاقتصادية لما لها من أثر كبير على الأسواق المالية العالمية، وعلى إنتاجية الدول التي ترتكب بها تلك الجريمة ومردودها الاقتصادي والاستثماري، ولذلك فقد أصبحت محط اهتمام الكثير من الدارسين القانونيين والاقتصاديين.

تاسعاً: أثر غسل الأموال على تشويه سمعة المؤسسات المصرفية.

بعد تعامل غاسلي الأموال مع مؤسسات مصرفية محددة سبباً في دخولها في عمليات مشبوهة، مما يسيء بشكل مباشر إلى سمعة هذه المؤسسات، ولجوء بعض العملاء إلى سحب أرصدهم واستثماراتهم وإيداعها في مؤسسات مصرفية أخرى. كما تعد هذه المؤسسات ملاذاً آمناً لعائدات الجرائم، وإمكانية سحبها في أي لحظة، وما ينجم عنه من انهيار هذه المؤسسات. ويمتد هذا التأثير ليشوه سمعة المجتمعات التي تمر عبرها عائدات الأموال، وقد يحرمها من حجم المساعدات الخارجية، وابتعاد الاستثمار الأجنبي عنها، مما ينتج عنه انخفاض الدخل القومي، وانخفاض مستوى المعيشة^(٢) وتواجه بعض المؤسسات المصرفية مشكلات تتعلق بسرية الحسابات، وصعوبة الإدلاء ببيانات وتفاصيل حسابات عملائها، ويرى الصمادي أن إفشاء السرية المصرفية في جريمة غسل الأموال لا يعد اعتداء على الخصوصية المالية، إذ يرى أن المصلحة العامة للمجتمع ووقايته من هذه الجرائم مقدمة على المصلحة الخاصة للفرد^(٣)

(١) الرشدان، محمد. (٢٠٠٧) جرائم غسل الأموال وموقف التشريع الأردني منها، دار قنديل للنشر والتوزيع عمان

(٢) (ال) ربيعي، زهير سعيد (٢٠٠٥)، غسل الأموال آفة العصر أم الجرائم، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت.

(٣) الصمادي، عيسى لافي (٢٠١٠)، استراتيجية مكافحة الجريمة المنظمة في الإطار الدولي والإقليمي والوطني: مكافحة غسيل الأموال نموذجاً، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات

والخدمات التعليمية، العدد (٧)، الصفحات ٤١-٤٧.

عاشراً: تأثير غسل الأموال في القطاعات الإنتاجية :-

تؤثر عمليات غسل الأموال في توجيه الأموال إلى المجالات الإنتاجية والاستثمارات المختلفة . وذلك من خلال التأثير على الموارد المالية والمدخرات المحلية المتاحة لتمويل الاستثمار وما ينجم عنه من تزايد الفجوة التمويلية ، كما أن الغسيل العيني للأموال يتركز على تمويل الأنشطة التجارية والمالية والاستهلاكية والمضاربات على الأسعار وتتجه الأموال العائدة بعد الغسيل إلى المضاربات العقارية والأوراق المالية والإنفاق الاستهلاكي .

فهذه الأموال تعتبر أموال ساخنة تلهث وراء الربح السريع وليس وراء القيمة الإنتاجية المضافة التي ترتبط بالاستثمارات المنتجة ومن ثم نقص فرص العمل لتشغيل العمالة المتوفرة وان أصحاب هذه الأموال علي استعداد لتحمل التكاليف الباهظة في سبيل إضفاء صفة الشرعية لها حيث يشترون شركات خاسرة أو ذات عائد قليل ما دام هذا السلوك يسمح لهم بالتغلغل في السوق المشروع كما تقوم جماعات الإجرام المنظم بإنشاء المشروعات الخيرية والاجتماعية والاقتصادية للتستر ورائها مما يجعل أفراد المجتمع غير مدركين بما تفعله هذه الجماعات.(١)

(١) سيد شوربجي عبد المولي عمليات غسل الأموال وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، عن المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب السنة ال ١٤ العدد ٢٨

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

المبحث الثالث: الآثار الاجتماعية والسياسية لعمليات غسل الأموال.

تؤثر عمليات غسل الأموال على المجتمع من ناحية ارتباطها بالجرائم الناتجة عن تجارة المخدرات ، والناتجة عن تهريب الأموال ، والتهرب الضريبي ، وتقاضي الرشوة ، والاختلاسات والنصب والاحتيال ، وتزييف العملات الأجنبية والمحلية ، وبطبيعة الحال فإن نجاح أصحاب الدخول غير المشروعة في الإفلات من ملاحقة السلطات الأمنية من شأنه أن يشجع غيرهم على الإنزلاق إلى هاوية الجريمة .

كما أن وجود علاقة بين غسل الأموال وحركات الإرهاب، وتطور نشاطات المافيا العالمية أدى إلى حدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية أو انقلابات في بعض الدول النامية أي إلى زعزعة أمن واستقرار هذه المجتمعات^(١).

ونجد أن إعلاء قيمة المال عند أصحاب الدخول غير المشروعة ونجاحهم في تهريب هذه الأموال وغسلها، وما يعكسه ذلك على تصرفاتهم الاستهلاكية أدى إلى إهدار القيمة الاجتماعية للعمل والمركز الاجتماعي للإنسان كما أدى إلى انتشار ثلوث الفقر والجهل والمرض ، وبخاصة من بعض المجتمعات التي تسودها الأمية وضعف الخبرة العلمية . وقد ازداد الأمر سوءاً ظهور عصابات في التجارة بالنساء على مستوى العالم، وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واتجاه دول أوروبا الشرقية إلى تطبيق النظام الحر ، وما يترتب على ذلك من ارتفاع في معدلات التضخم والبطالة في أن واحد .

كما تشير تقارير الأمم المتحدة إلى ارتفاع معدلات الجريمة في دول العالم خلال الخمس والثلاثين سنة الأخيرة بمعدل يقرب ٥% سنوياً وهو ما يزيد على المعدل الذي يتفق مع النمو السكاني خلال نفس الفترة كما حذرت هذه التقارير من التطور الذي حدث في قانون الجريمة ووسائلها تبعاً للتقدم في الاتصالات والمواصلات وتحويل الأموال والسلع بطرق سريعة ومتفوقة على طرق ووسائل وقانون مكافحة الجريمة المتوافرة لدى السلطات الأمنية.

(١) حمدي عبد العظيم، غسل الأموال في مصر والعالم، بدون ناشر، الطبعة الثانية سنة ٢٠٠٠

سوف نتناول أهم الآثار الاجتماعية والسياسية لعمليات غسل الأموال فيما يلي^(١):-

❖ الآثار الاجتماعية لعمليات غسل الأموال

أولاً: البطالة :-

يؤدي هروب الأموال من داخل البلاد إلى خارجها عبر القنوات المصرفية وغيرها إلى نقل جزء كبير من الدخل القومي إلى الدول الأخرى ومن ثم تعجز هذه الدول لتي هرب منها رأس المال عن الإنفاق على الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل للمواطنين ، ومن ثم تواجه خطر البطالة في ظل الزيادة السنوية في أعداد الخريجين من المدارس والجامعات فضلاً عن الباحثين عن العمل من غير المتعلمين ، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة لذلك نجد ان هناك علاقة بين عملية غسل الأموال ومعدل البطالة سواء في الدول المتقدمة أو النامية ، إذ إن ظاهرة البطالة ليست مقتصرة على الدول النامية ، بل تشمل أيضاً المتقدمة منها ، وإن اختلفت أنواع وأسباب البطالة سواء في الدول المتقدمة أو النامية ، وإن اختلفت أنواع وأسباب البطالة بين هاتين المجموعتين من الدول.

ولما كانت عمليات غسل الأموال تؤثر سلباً على الادخار المحلي المتاح لتمويل الاستثمار ومن ثم زيادة الفجوة التمويلية فإنها تؤثر بشكل سلبي على الموارد اللازمة لتوفير فرص العمل الجديدة لاستيعاب الزيادة السنوية من الباحثين والراغبين في العمل لاستيعاب الزيادة السنوية من الباحثين والراغبين في العمل ، ومن ثم علاج مشكلة البطالة كما أن هذه الأموال تبحث دائماً وتلهث وراء الربح السريع وليس وراء القيمة الإنتاجية المضافة التي تربط بالاستثمارات المنتجة ، والتي تساهم بشكل فعال في خلق فرص عمل جديدة للمواطنين مما يعني أن عمليات غسل الأموال تؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة.

(١) حمدي عبد العظيم، غسيل الاموال في مصر والعالم، بدون ناشر، الطبعة الثانية سنة ٢٠٠٠

ثانياً : تدنى مستوى المعيشة :-

تؤدي عمليات غسل الأموال إلى توزيع الدخل على أفراد المجتمع بشكل سيئ ، وزيادة أعباء الفقر ، واتساع الفجوة بينهم وبين الأغنياء ويعني ذلك وجود آثار اجتماعية سلبية في توزيع الدخل ومن ثم وجود علاقة عكسية بين غسل الأموال واختلال الهيكل الاجتماعي ومشكلة الفقر ، وتدنى مستوى المعيشة للغالبية العظمى من المواطنين في المجتمع . وتشير الإحصاءات المتاحة إلى تدنى مستوى المعيشة والدخل في دول العالم حيث يتربع ٢٠% من سكان العالم الأغنياء على قمة سلم الثراء ويحصلون ٨٣% من الدخل العالمي في الوقت الذي يحصل فيه ٢٠% من السكان القابعين في قاع السلم العالمي على ١,٥% من إجمالي الدخل العالمي ، وتشير هذه التقديرات أيضاً إلى وجود ٥٠٠ مليون نسمة على مستوى العالم يعانون الجوع بصورة مستمرة (١).

وتشير الدراسات إلى أن حكومات الدول النامية ما لم تقوم بدورها الاجتماعي من خلال النهوض بالتعليم، والأجور، والضمان الاجتماعي فإن هذا يعني خلق طبقة متميزة اجتماعياً في مواجهة طبقة تعيش في مستوى متدن ، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية الناجمة عن التضخم على مستويات الدخل المحدود ، لأنه في هذه الحالة يتم توزيع ثمار النمو الاقتصادي على نحو لا تراه بعض الفئات عادلاً ، مما يؤدي إلى حدوث اختلالات هيكلية في الدخل ومستويات المعيشة وخلق توترات اجتماعية وسياسية داخلية بسبب تعارض أو تشابك المصالح، مما يخلق نوعاً من جرائم العنف الاجتماعي. ولتفادي سوء توزيع الدخل القومي تقوم بعض الدول بصرف تعويضات و إعانات لهذه الطبقة المتدنية في المجتمع للنهوض بها ، وإن كان هذا الإجراء لا يحقق الغرض. المنشود من ذلك حيث يحصل في الواقع غير المستحقين على هذه التعويضات ، ورغم ذلك كله ينخفض نصيب الفرد من هذه الإعانات ، لأن الذي يحصل على هذه الإعانات في الحقيقة ليست الطبقة المتدنية ، وإنما الطبقة العليا في المجتمع.

(١)صلاح الدين حافظ، يؤس الفقر وحلم العدل الاجتماعي، الأهرام، جمهورية مصر العربية.

ثالثاً : إعاقة أصحاب الكفاءات دون تبوء مجالات العمل :-

إن غسل الأموال ، وما ينتج عنه من وجود أشخاص يمتلكون رؤوس أموال ضخمة غير مشروعة، ويؤدون إلى سيطرة هذه الأقلية على المراكز الاقتصادية والاجتماعية ويمنعون بالتالي أصحاب الكفاءات من الوصول إلى المراكز العليا ، إما خوفاً من كشف حقيقة مصدر أموالهم غير المشروعة ، وإما خوفاً من تهديد مركزهم الذي وصلوا إليه عن طريق الأموال غير المشروعة.

إذن يمكن القول بأن هذه العمليات من شأنها خلق الأحقاد والضغائن بين الطبقات الاجتماعية مما يؤدي إلى عدم توافر الاستقرار الاجتماعي الذي يعد أحد أهم مقومات مناخ الاستثمار بالإضافة إلى أنها تخلق آثاراً اجتماعية خطيرة من حيث التفاوت الاجتماعي ، وتشجيع القيم الهدامة على حساب القيم البناءة مما يعوق التنمية الاجتماعية للمجتمع .

كما أن تضخم الثروات من الدخول غير المشروعة والنجاح في إخفائها وإضفاء المشروعية عليها في إطار عمليات غسل الأموال يجعل من أصحاب هذه الثروات مصدر قوة وسيطرة على أنظمة الدولة ، الأمر الذي يؤدي إلى احتمال فرض قوانينها على المجتمع كله ، وحرمان أصحاب الكفاءات من أدنى الحقوق داخل المجتمع^(١).

رابعاً : انعدام القيم والروابط الاجتماعية وانتشار الأوبئة :-

نجد أن استمرار ممارسة الأنشطة غير المشروعة التي لا تقتضي مجهوداً وبقاء عائداتها الضخمة في مأمن عن المصادرة، واستقلالها في أنشطة أخرى مشروعة يؤدي على العزف عن القيام بالأنشطة المشروعة ، وبخاصة من جانب الشباب ، وأيضاً يؤدي إلى تفشي الأنانية وتصبح مصلحة الوطن والانتماء إليه في الدرجة الثانية . ويظهر لنا أن احتلال منظومة القيم الاجتماعية التي تسببها عملية غسل الأموال تسهم في تفشي ظاهرة الخروج عن القانون ، تبث في الشباب التمرد والاستهانة بالسلطة التشريعية والرغبة في الخروج عن الأنظمة والقوانين

(١) عادل محمد السيوطي، غسل الأموال تعريفها ومخاطرها والتطور التشريعي، مصر شركة النهضة، ٢٠٠٨م.

المعمول بها نتيجة عدم التوازن الاجتماعي والاقتصادي، كما أن الاعتداء على المال العام أو محاولة الحصول على دخل إضافي من الوظيفة عن طريق الرشوة أو الاختلاس يؤدي إلى تحقيق مكاسب مادية خيالية ويدفع بالآخرين إلى المحاكاة، في المجتمعات من خلال تقديمها لأصحاب الشأن لكي يغمضوا أعينهم عن أنشطة جماعات الإجرام^(٢)، وطبقاً للنظم القائمة على المنفعة الفردية تتعدم الروح الجماعية، وتبرز الروح الفردية الأنانية، وتفكك الأسرة وضعف روابطها، وما ينجم عن ذلك من انعدام الشعور في التعامل، وانعدام القيم ذات المقاصد الإنسانية والخلقية الرفيعة، ومن الأمثلة على ذلك صور رشوة المسؤولين حيث يسمحون بتهريب النفايات السامة والمواد النووية ودفنها في الدول الفقيرة مقابل هذه الرشاوى المقدمة، ليس ذلك فحسب؛

بل تقوم الدول ببيع المعادن والآلات الملوثة والمحظور استخدامها، والتخلص من الأغذية والمأكولات التي ثبت عدم صلاحيتها. هذا وتقوم الدول الصناعية كذلك بسحق الهوية وإفقاد الأمن والتوازن الاجتماعي، وإفشاء ظاهرة التلوث العقلي والذهني من خلال وسائل الإعلام والإعلان، وتبادل المعلومات وصولاً إلى مرحلة التضليل، وترشيح العنف، وترويج الانحراف بأنواعه مما يخلق أجيالاً لا تعرف الانتماء والعطاء بعيدة عن الالتزام بالقيم الأخلاقية والآداب العامة كما تؤدي عملية غسل الأموال إلى انتشار الأوبئة وذلك من خلال عدم التنفيذ الصحيح والدقيق لمشاريع معالجة المياه والصرف الصحي، وذلك رغبة في زيادة الأرباح عن هذه الأعمال فتصبح هذه الأعمال عند فشلها كارثة على المجتمع بدلاً من أن تكون الحماية له^(٣)، مما ينعكس بشكل سلبي وخطير على انتشار الأوبئة والأمراض الاجتماعية التي تفكك بالإنسان، ويمكن أن تؤدي إلى تدمير رفاهيته، وخاصة الأمراض الناتجة عن ظاهرة انتشار

(٢) الموسوعة الأمنية العربية، غسل الأموال في العالم وتداعياته السلبية، مرجع سابق، ص ١٢٧

(٣) مثال ذلك ما حدث من تلوث المياه بأحادي محافظة الدقهلية والذي أودى بحياة العديد من الأشخاص وإصابة الكثير منهم بالأمراض والأوبئة، جمهورية مصر العربية جريدة الأهرام،

العدد ٤٣٧٧٤، بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ٢٠٠٦

المخدرات والدعارة ، وتولي عصابات منظمة السيطرة عليها نظراً إلى العائدات المثالية الضخمة التي تجيئ منها^(٤)

خامساً: ظهور فئات إجرامية جديدة

تؤدي عملية غسل الأموال إلى ظهور فئات إجرامية جديدة، ترتكب جريمة غسل الأموال وهي منفصلة عن الفئات الإجرامية الأساسية التي تقوم بعملية غسل الأموال، وتقوم تلك الفئات الجديدة بتقديم المساعدة لتلك الفئات الأساسية^(٥)

سادساً: اختلال القيم الاجتماعية

تؤدي عملية غسل الأموال إلى إفساد القيم الاجتماعية والأخلاقية حيث تصبح القيم المادية الهدف الأساسي لهم بغض النظر عن مشروعية تحقيق هذا الهدف^(٦)

وتؤدي كذلك إلى إتاحة الفرصة أمام غاسلوا الأموال لاستخدام أموالهم للحصول على مراكز اجتماعية مرموقة، الأمر الذي يؤدي إلى زعزعة الثقة لدى أفراد المجتمع وانخفاض الانتماء للوطن وتراجع القيم الاجتماعية^(٧)

من خلال ما تقدم يرى الباحث أن جرائم غسل الأموال تؤثر وبشكل كبير على تلك المجتمعات التي ترتكب بها تلك الجرائم وانتشار الفساد والبطالة بشكل كبير في المجتمع.

سابعاً: انخفاض قدرة المجتمع على سداد التزاماته المادية.

قد ينتج عن نمو هذه الجريمة، وتحول عائداتها إلى خارج المجتمع، لاستثمارها في أنشطة اقتصادية في مجتمعات أخرى، وما ينتج عنه من نقص فرص العمل، وانتشار الباحثين عن عمل، وزيادة الانفاق الحكومي على مكافحة هذه الجريمة، وما يمارسه غاسلو الأموال من

(٤) عادل محمد السيوي، غسل الأموال تعريفها ومخاطرها والتطور التشريعي، مصر شركة النهضة، ٢٠٠٨م.

(٥) القضاة، عوض (٢٠١٠) مسؤولية البنوك عن غسل الأموال، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن

(٦) العثمان، سعود (٢٠٠٧). الدور الإشرافي والرقابي للبنوك المركزية في مكافحة غسيل الأموال جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

(٧) أبو الشعر، رامي. (٢٠١٠). جريمة غسل الأموال عبر الأنترنت، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة جدرأ الأردن

احتكار الخدمات والسلع الكبرى وعرضها بأسعار أعلى من القيمة الحقيقية، وغيرها من الجوانب المؤثرة على ميزانية المجتمع، مما قد يؤدي إلى الاستدانة الداخلية أو الخارجية وغالباً ما يتم إرجاع هذه القروض والاستدانات بفوائد وشروط وقد يعجز المجتمع عن سداد الديون، وبخاصة الديون الخارجية والاتجاه نحو الإفلاس، وهو اتجاه قد يكون هدفاً لعصابات غاسلي الأموال، أو قد يدفع المجتمعات لتقليل الانفاق الحكومي على مكافحة هذه الجريمة أو إضعاف قدرتها على ملاحقتهم^(٨)

وقد تلجأ الحكومات إلى المديونية الداخلية أو الخارجية لسداد التزاماتها، وتعد هذه المديونيات بمثابة الحل الأخير، ويتم اللجوء إليها بعد دراسة جدوى فرض ضرائب أو سياسات نقشفية على أفراد المجتمع، وفشل سياسات الضرائب أو وجود مشاكل أخرى أكبر^(٩)

❖ الآثار السياسية لعمليات غسل الأموال

تؤدي عملية غسل الأموال إلى ظهور مخاطر سياسية إلى جانب المخاطر الاجتماعية والاقتصادية ومن تلك المخاطر ما يلي:

أولاً: دعم الحملات الانتخابية

تؤثر عملية غسل الأموال على العملية الانتخابية في الدولة، حيث يقوم غاسلوا الأموال بدعم المرشحين إلى الانتخابات البلدية أو البرلمانية ودعم الأحزاب السياسية الذين يقبلون ذلك الدعم من أولئك المجرمين للوصول إلى هدفهم في الفوز بذلك الانتخابات بغض النظر عن هدف غاسلوا الأموال كإيجاد نواب يدافعون عن جرائمهم^(١٠)

(٨) (ال) خضير، محسن احمد (٢٠٠٣)، غسل الأموال الظاهرة الأسباب العلاج مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط١.

(٩) جوده، (٢٠٠٩) علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط ١.

(١٠) أبو الشعر، رامي. (٢٠١٠). جريمة غسل الأموال عبر الأنترنت، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة جداراء الأردن

كما تؤدي تلك الجريمة إلى استخدام هذه الأموال من أجل وصولهم شخصياً إلى عضوية البرلمان مما ينشأ تأثيرات سياسية خطيرة (١١)

ومن الأمثلة على ذلك ما حدث في كولومبيا عندما تلقى الرئيس دعماً من تجار المخدرات للوصول إلى الرئاسة بهدف تحقيق أهدافهم والاستمرار في غسل الأموال. (١٢)

ثانياً: التأثير على النزاعات الدينية والعرقية في بعض الدول:

تؤدي عملية غسل الأموال إلى إشعال الفتن الدينية والعرقية من خلال قيام غاسلوا الأموال بتقديم الدعم للنزاعات الدينية والعرقية التي تقع بين أنصار ديانتين أو أكثر بإمدادها بالأسلحة والمساعدات الأمر الذي يجعل استقرار تلك الدولة مهدد بالخطر. (١٣)

فقد أشارت تقارير صادرة عن الأمم المتحدة في دورتها التي عقدت في ٨ حزيران ١٩٩٨، أن الأرباح الناتجة عن غسل الأموال، تدعم وتمول أعنف النزاعات الدينية والعرقية. (١٤)

ثالثاً: التأثير على الأنظمة السياسية المعمول بها في الدولة

إن عملية غسل الأموال والأرباح التي تنتج من تلك العملية، تعود بالنفع على غاسلوا تلك الأموال، حيث تعمل على تقوية مركزهم ومكانتهم الاجتماعية في الدولة، وبالتالي التأثير على المجتمع سلباً من خلال فرضهم لقوانين وأنظمة سياسية حسب مصالحهم للوصول إلى أهدافهم (١٥)

رابعاً: دعم الانقلابات العسكرية والسياسية

(١١) القسوس، رمزي (٢٠٠٢). غسل الأموال جريمة العصر، دار وائل للطباعة والنشر، عمان

(١٢) السعد، صالح (٢٠٠٩). غسل الأموال وتمويل الإرهاب القواعد الدولية الحاكمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

(١٣) سليمان، عبد الفتاح (٢٠٠٦). مكافحة غسل الأموال، دار الكتب القانونية، مصر

(١٤) الرشيدان، محمد. (٢٠٠٧) جرائم غسل الأموال وموقف التشريع الأردني منها، دار فنديل للنشر والتوزيع عمان

(١٥) القسوس، رمزي (٢٠٠٢). غسل الأموال جريمة العصر، دار وائل للطباعة والنشر، عمان

تؤدي عملية غسل الأموال إلى دعم الانقلابات العسكرية والسياسية عندما يتم غسل الأموال من أجل شراء الذخائر والأسلحة لدعم الانقلابات التي تحدث في الدولة، الأمر الذي يعود بالفائدة على غاسلو الأموال من أجل تحقيق أهدافهم وارتكاب المزيد من جرائمهم عند سيطرة أصحاب الانقلابات للمناصب السياسية والعسكرية^(١٦)

المبحث الرابع: آثار الاقتصاد الخفي وعلاقته بعمليات غسل الأموال

(أ) آثار الاقتصاد الخفي

يحتل الاقتصاد الخفي اهتمام كثير من واضعي السياسات الاقتصادية الكلية، سواء في الاقتصادات المحلية أو على مستوى الاقتصاد العالمي، وعلى رأسهم اقتصادي صندوق النقد والبنك الدوليين، لكونه ظاهرة اقتصادية معقدة ومتعددة الأبعاد والتأثير، ولما يلعبه الاقتصاد الخفي من دور مهم في الحياة الاقتصادية للدولة، وما يشكله من خطورة على الاقتصادات العالمية دون استثناء، كما أن حجم هذه الظاهرة وأسبابها وخصائصها، والنتائج المترتبة عليها لم يتم تحديدها حتى الآن بشكل دقيق، ونظراً لتزايد ممارسة الاقتصاد الخفي، وتواصل نموه وتنوع أنشطته، فإن آثاره السلبية مرتبطة بطبيعة الأنشطة المكونة له، والأسباب الدافعة إلى ارتفاع حجمه، والتي تختلف من دولة إلى أخرى، ومن أبرز الآثار السلبية المتنوعة الناجمة عن الاقتصاد الخفي ما يلي:

أولاً: التأثير على سياسات الاستقرار الاقتصادي

ينعكس تنوع أنشطة الاقتصاد الخفي على تقدير الأجهزة الإحصائية للدولة، حيث يسهم اتساع رقعة الاقتصاد الخفي في عرقلة تنفيذ السياسات الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال تشويه المؤشرات الاقتصادية الخاصة بهذه السياسات، مما ينعكس على دقة المعلومات والبيانات التي يعتمد عليها صناع القرار في رسم السياسات الكلية المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي. وينتج عن نمو الاقتصاد الخفي وتنوع أنشطته نوع من المغالاة في المؤشرات الاقتصادية الرسمية، كمعدلات التضخم والبطالة ومعدلات نمو الناتج، ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم فإن السياسة

(١٦) غرايبة، هشام (٢٠٠١). التأثير الاقتصادي لعمليات غسل الأموال على المجتمع، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي قد تستجيب لمشكلات غير واقعية ينتج عنها عدم استقرار في الاقتصاد الرسمي^(١٧).

وإذا ما حاولت سياسة الاستقرار الاقتصادي اتخاذ إجراءات مضادة لمواجهة هذه المشكلات سينشأ عنها إجراءات قد تحدث نوعاً من عدم الاستقرار في الاقتصاد الرسمي، لدرجة أن المشكلات غير الحقيقية تصبح مشكلات حقيقية، ويتحول بمقتضاها الاقتصاد الخفي من خلال التضخم والبطالة إلى اقتصاد ذو حجم أكبر.

ويزيد نمو حجم الاقتصاد الخفي من مخاطر عدم استقرار الاقتصاد الوطني، من خلال تزايد الدخول غير المشروعة التي تنتج عن تزايد أنشطة الاقتصاد الخفي كالتستر التجاري، والفساد الإداري وتجارة المحرمات والممنوعات، الأمر الذي يزيد من عمليات غسل الأموال، مما يترتب على ذلك ارتفاع معدلات نمو عرض النقود الذي بدوره يساهم في خلق ضغوط تضخمية قد تؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد الوطني.

ثانياً: انخفاض حصيللة الضرائب

تعد الضريبة من أبرز أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومات للسيطرة على سير الأنشطة الاقتصادية فيها، فهي تمثل أحد أهم العوائد المالية للبلد، وانخفاض حصيللة الضريبة داخل الدولة، قد يؤدي إلى اضطرابات في اقتصادها القومي، يمكن أن تؤثر في مجملها على استقرار الوضع الاقتصادي فيها.

ويُعد فقدان حصيللة الضرائب من أكثر الآثار المترتبة على ممارسة أنشطة الاقتصاد الخفي حيث يترتب عليه عدم تحصيل بعض أنواع الضرائب، مثل ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة، وغيرها مما يؤدي إلى فقدان خزينة الدولة لمصدر مهم من الإيرادات، الأمر الذي ينتج عنه رفع مستوى الضرائب على الأنشطة الاقتصادية التي تتم في الاقتصاد الرسمي من أجل مجاراة الإنفاق الحكومي.

(١٧) إسماعيل نسرین عثمان أحمد، دور اقتصاد الظل في الدخل الولائي في السودان، رسالة دكتوراه جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (٢٠١٦م).

ولأن المتعاملين في الاقتصاد الخفي، يهدفون بشكل رئيسي للتهرب من الاستحقاقات المفروضة عليهم من قبل الحكومة ولا يقومون بالكشف عن دخولهم أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها للسلطة الضريبية، فينتج عن ذلك أن جانباً من الدخل الذي يتم توليده داخل الاقتصاد لا يدفع عنه ضرائب، مما يؤدي إلى انخفاض الموارد المالية للحكومة، الأمر الذي ينتج عنه قيام الحكومة بزيادة نسبة الضريبة المفروضة على الأنشطة الاقتصادية التي تتم في الاقتصاد الرسمي بهدف زيادة العوائد المالية^(١٨).

كما أن انخفاض حجم الإيرادات الحكومية من الضرائب بسبب تهرب ممارسي الاقتصاد الخفي من دفعها، يؤدي إلى انخفاض الخدمات المقدمة من الحكومة للمواطنين، وقد يتفاقم للحد الذي يمكن أن تقع الحكومة في مأزق عدم توفر الأجور والمرتبات لموظفي الدولة، والمعاشات التقاعدية والخدمات العامة والدعم الموجود لبعض السلع الأساسية، الأمر الذي قد يشكل أزمات اقتصادية ومالية داخل الدولة.

وقد يؤدي الحجم الكبير للاقتصاد الخفي إلى فقد جوهري في الإيرادات العامة للدولة، ويترتب على الفقد في الإيرادات الناتج عن التهرب الضريبي زيادة مستويات الضرائب على الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي، بمعنى أن معدلات الضرائب التي يتم جمعها على الدخل المسجلة تصبح أكبر من اللازم^(١٩).

ثالثاً: الأثر على معدل التضخم

يؤدي الاقتصاد الخفي إلى حدوث آثار سلبية على معدل التضخم، وذلك لأن وجود الاقتصاد الخفي يعني أن معدل التضخم سيكون مغالاً فيه، حيث ستميل الأسعار في الاقتصاد الخفي إلى التزايد بمعدلات أقل عن تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي فأحد جوانب الاستجابة للزيادة في الأسعار

(١٨) عبد الله، احمد محمود، تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة غزة (٢٠١٣م).

(١٩) إسماعيل نسرین عثمان أحمد، دور اقتصاد الظل في الدخل الولائي في السودان، رسالة دكتوراه جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (٢٠١٦م).

هو زيادة حجم النشاط في الاقتصاد الخفي، إذ أنه من المتوقع أن تكون أسعار السلع في الاقتصاد الخفي أقل من الأسعار في الاقتصاد الرسمي بأعبائه الضريبية والإجرائية، وينعكس هذا الاختلاف في السعر بين الاقتصاد الرسمي والخفي إلى حدوث نوع من المبالغة في حجم التضخم أو العكس^(٢٠).

وإذا كان الاقتصاد الخفي منافساً للاقتصاد الرسمي في تقديم نفس أنواع السلع والخدمات، وحدثت زيادة في الأسعار نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج كالضريبة أو الرسوم الجمركية، فإن الأسعار في الاقتصاد الخفي ستزيد ولكن بمعدلات أقل من تلك الزيادة السائدة في الاقتصاد الرسمي ونتيجة لذلك سيزيد حجم الاقتصاد الخفي استجابة للزيادة في أسعار السلع المنتجة في الاقتصاد الرسمي، ولكن في هذه الحالة يكون تقدير معدل التضخم مغالاً فيه، ولا يعبر بالضرورة عن ارتفاع عام في الأسعار ككل، وإنما يعبر عن ارتفاع عام في أسعار السلع في الاقتصاد الرسمي فقط^(٢١).

رابعاً: الأثر على معدل البطالة:

يعتبر معدل البطالة من الأمور الحيوية للدولة، حيث إن تقديره يقوم على أساس المسوحات التي تقوم على إجابات الأفراد الذين قد لا يفصحون عن حقيقة أعمالهم أو ما يتعلق بحالتهم الوظيفية، فتبدو معدلات البطالة المنشورة من قبل الأجهزة الإحصائية الرسمية معدلات مبالغة فيها وغير حقيقية، وذلك بسبب وجود الاقتصاد الخفي وحالة التهرب من الإفصاح المترتبة على ذلك، مما يؤدي إلى إعلان الحكومة معدلات بطالة أكبر من المعدلات الفعلية، وبالتالي رسم سياسات اقتصادية أو تنموية للتغلب على مشكلة معدلات البطالة المرتفعة، وتقوم الدولة بإخضاع العديد من أجهزتها العاملة تحت تصرف تلك الخطط لعلاج معدلات بطالة مرصودة، ولكنها غير موجودة على أرض الواقع، والشروع في تنفيذ سياسات اقتصادية توسعية في محاولة لتوفير فرص عمل بشكل

(٢٠) مرعي محمد إبراهيم الاقتصاد الخفي في فلسطين دراسة قياسية، بحث تكميلي ماجستير، جامعة القدس (٢٠١٨م).

(٢١) المطيري، محمد داخل، قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية صلى الله عليه وسلم ٩٠.

مبالغ فيه، مما قد يؤدي إلى إهدار الموارد الاقتصادية، وتحميل الموازنة أعباء إضافية لا حاجة لها^(٢٢).

وتقوم بعض الدول بمنح إعانات للمسجلين على أنهم عاطلون عن العمل، ولكن في حقيقة الأمر هم يعملون في أنشطة الاقتصاد الخفي، مما يؤدي إلى حصول البعض على أموال بطريقة الاحتيال، ويقومون بتوظيف تلك الأموال داخل الدولة في مجالات الاقتصاد الخفي غير المشروعة، ولا يتم تسجيلها ضمن قوة العمل، ولا تظهر بالإحصائيات الرسمية للدولة عن البطالة، ويستمررون في ذات الوقت بممارسة أعمالهم في أنشطة الاقتصاد الخفي، مما يؤدي إلى زيادة الضغط على خزانة الدولة العامة، وتوجيه تلك الأموال إلى غير مصارفها الفعالة والحقيقية التي كان ينبغي أن توجه إليها^(٢٣).

خامساً: الأثر على الخدمات والمرافق العامة:

يشكل الاقتصاد الخفي ضغطاً على الخدمات والمرافق العامة للدولة، وزيادة حجم الإنفاق العام، ومن ثم زيادة عجز الموازنة العامة، حيث يتساوى الاقتصاد الخفي مع القطاع الرسمي في الاستفادة من كافة الخدمات العامة والمنافع التي تقدمها الدولة ويترتب على المشاركة في الأعمال والأنشطة الخفية زيادة في الدخول والثروات غير الخاضعة للضريبة، ودون أن يساهم العاملون في تلك الأنشطة الخفية في تحمل الأعباء العامة، أو الإسهام في دفع الضرائب التي تستخدمها الحكومة في الإنفاق وتمويل مشاريع تنمية، مما يؤدي إلى زيادة العبء الضريبي على العاملين في القطاع النظامي، ويؤدي مجدداً إلى زيادة التهرب الضريبي، فكلما تزايد حجم الاقتصاد الخفي أدى إلى انخفاض إيرادات الحكومة إلى مستوى أقل مما لو لم تكن هناك أنشطة خفية، وهذا قد يؤدي بالدولة إلى فرض رسوم وضرائب جديدة على أرباب القطاع الرسمي للتقليل من عجز الموازنة، الأمر

(٢٢) فاضل، أيمن صالح البطالة والتستر التجاري في المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، العدد الأول (٢٠١٤م).

(٢٣) إسماعيل نسرین عثمان أحمد، دور اقتصاد الظل في الدخل الولائي في السودان، رسالة دكتوراه جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (٢٠١٦م).

الذي قد يدفع بالأفراد والشركات العاملين في القطاع الرسمي والأنشطة المشروعة المسجلة بطريقة نظامية الى الانتقال والعمل في ظل الاقتصاد الخفي للتهرب من الضريبة، مما يشكل عبئاً متزايداً على المرافق العامة تفقد معه الحكومة مزيداً من الإيرادات ومن ثم توسع واستمرار هذه المتغيرات التي تؤثر على تنمية الاقتصاد المحلي^(٢٤).

(٢٤) جبر، المأمون علي الاقتصاد الغير رسمي في مصر، المجلة العلمية لكليات قطاع التجارة، العدد (١٣) (٢٠١٥م).

سادساً: الأثر على النمو الاقتصادي:

للاقتصاد الخفي دور مؤثر في إعاقه النمو الاقتصادي، من خلال عدد من الروابط السببية بين الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي، ومن بين هذه الروابط التأثير السلبي والقوي للاقتصاد الخفي على الاستثمار المباشر وغير المباشر، كما أن نمو الاقتصاد الخفي يؤدي إلى خفض الإيرادات الضريبية والإدارية اللذين يعتبران المكون الرئيسي لإجمالي إيرادات الحكومة، مما يساهم في خفض الإنفاق الحكومي، الأمر الذي قد يترتب عليه انخفاض في مستوى الطلب الكلي مما يؤثر سلباً على نمو الاقتصاد الوطني^(٢٥).

وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن وجود الاقتصاد الخفي يشوه مؤشرات النمو الاقتصادي الفعلي من خلال تقديم تقديرات أعلى أو أقل من المؤشرات الفعلية لوجود علاقة سالبة بين الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي، وأن حجم الاقتصاد الخفي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ذو أثر سالب على معدل النمو الاقتصادي بسبب الآثار التي يحدثها على المتغيرات الاقتصادية، كما أوضحت تلك الدراسات أن تقديرات معدلات نمو الاقتصاد الخفي، تفوق معدلات نمو الاقتصاد الرسمي في الكثير من الدول، وأن البطالة المرتفعة والنمو البطيء للاقتصاد الرسمي فيها يؤدي إلى ارتفاع معدلات نمو حجم الاقتصاد الخفي، كما أن ارتفاع معدلات التضخم تؤدي إلى نمو الاقتصاد الخفي، من خلال زيادة طلب المستهلكين على السلع والخدمات التي يتم إنتاجها من خلال الاقتصاد الخفي، ويمكن القول أن انخفاض معدلات نمو الاقتصاد الرسمي، وزيادة معدلات البطالة وارتفاع معدلات التضخم عوامل تؤدي إلى تسارع في نمو حجم الاقتصاد الخفي، وهو ما يؤكد العلاقة العكسية بين أداء الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي^(٢٦).

(٢٥) البسام خالد عبد الرحمن، تقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية مجلة التجارة والتمويل جامعة طنطا مصر العدد (٤) (٢٠١٣م).

(٢٦) المصدر السابق، وإسماعيل نسرین عثمان أحمد، دور اقتصاد الظل في الدخل الولائي في السودان، رسالة دكتوراه جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (٢٠١٦م).

(ب) علاقة الاقتصاد الخفي بعمليات غسل الأموال

يكشف لنا التحليل المتقدم عن وجود علاقة دائرية بين الدخول المحققة من الأنشطة الخفية التي تتم في إطار الاقتصاد الخفي وغسل الأموال والاقتصاد الظاهر أو المعلن، وهذه العلاقة بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الظاهر يتم تنميتها وتعميقها من خلال عمليات غسل الأموال التي تتم عبر الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى المختلفة.

وتظهر هذه العلاقة الدائرية أهمية ظاهرة غسل الأموال وخطورتها، والتي تتمثل في محاولة استخدام القنوات المصرفية والمؤسسات المالية في تنفيذ بعض العمليات المالية والتحويلات المصرفية للأموال الناتجة عن دخول غير مشروعة يتم تحقيقها في إطار الاقتصاد الخفي، ثم يتم إيداعها في البنوك والمؤسسات المالية بغرض تغيير الصفة غير المشروعة للأموال، ووضع صعوبات كبيرة في تعقبها بواسطة السلطات الأمنية، ثم إعادة الأموال غير المشروعة بعد ذلك إلى البلاد القادمة منها مرة أخرى بصفة جديدة، وذلك بعد أن تم تطهيرها من الناحية الشكلية على الأقل - وأصبحت مغايرة لحقيقتها الأولى. وتكشف عمليات غسل الأموال عن العلاقات بين الاقتصاد الخفي المحلي والاقتصاد الخفي الإقليمي والدولي، ولا يوجد ما يمنع من القيام بعمليات غسل الأموال بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الظاهر داخل الدولة نفسها⁽²⁷⁾.

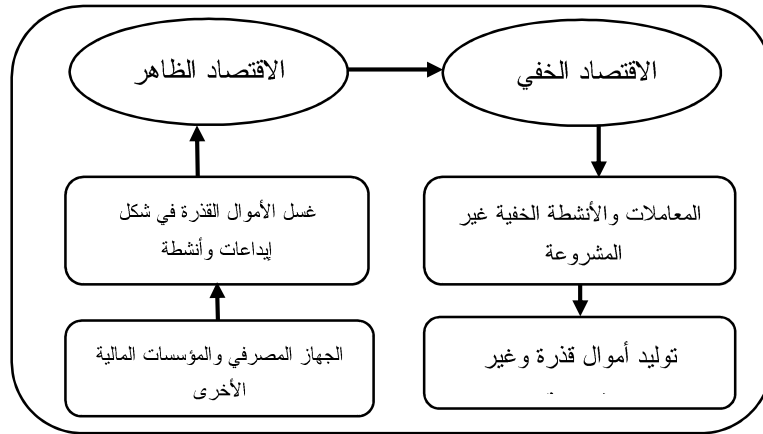
ولتسهيل عمليات غسل الأموال فإنه عادة ما يتم استخدام الحسابات السرية نظراً لعدم سماح النظام المصرفي والبنوك بالكشف عن أسماء أصحاب الحسابات أو هويتهم والاستعاضة عن ذلك بتفويض المودعين لغيرهم الذين يستترون وراءهم كواجهة للتعامل، حيث يقومون باستخدام الأموال المحولة بالصفة الجديدة المشروعة في أداء بعض الأنشطة مثل المساهمة في إنشاء المشروعات التجارية والاستثمارية وشراء الأراضي والعقارات والفنادق والمطاعم والنوادي وشركات الإنتاج السينمائي وغيرها من المشروعات الكبيرة التي تدر أرباحاً طائلة ذلك نتيجة لضخ أموال هائلة فيها من خلال عمليات غسل الأموال، ويضاف إلى ما تقدم أنشطة تحويل وتهريب الذهب كأحد بعد الأنشطة المهمة لعمليات غسل الأموال .

(27) (Tanzi (Vito) The Underground Economy, The Causes and Consequences of the Worldwide Phenomenon, Finance and Development,

وهكذا فقد أصبحت عمليات غسل الأموال بمنزلة وسيلة مهمة ورئيسية لتعميق العلاقة بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الظاهر^(١). وتستمر عمليات غسل الأموال ما استمر النشاط الاقتصادي الاقتصادي الخفي والمعلن حيث يتم الدفع بجزء كبير من الدخل غير المشروعة عن طريق عمليات غسل الأموال إلى دورة النشاط الاقتصادي للاقتصاد الظاهر، من خلال القطاع المصرفي والمالي.

ويمكن التعبير عن العلاقة الدائرية بين الاقتصاد الخفي وغسل الأموال والاقتصاد الظاهر من خلال الشكل البياني التالي:

العلاقة بين الاقتصاد الخفي وغسل الأموال والاقتصاد الظاهر^(٢)



ويوضح الشكل البياني السابق العلاقة بين الاقتصاد الخفي وما يتولد عنه من دخول غير مشروعة تجد طريقها إلى الإيداع في البنوك المختلفة ليتم غسلها بحيث تصبح بعد ذلك دخولاً مشروعة تدور في الاقتصاد الرسمي للدولة. كما يتضح لنا من هذا الشكل البياني أنه في إطار العلاقة التبادلية بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الظاهر، يقوم الاقتصاد الخفي بالمعاملات والأنشطة الخفية غير المشروعة، التي ينتج عنها أموال قذرة وغير مشروعة، ومن ثم تصبح هناك حاجة ملحة لغسل تلك الأموال، ومن ثم تتجه الأموال القذرة إلى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى، حيث تجري عليها عمليات الغسل بطرق معقدة جداً، تبدأ من الإيداعات في البنوك ثم تتحول إلى أنشطة مالية في شكل استثمارات مختلفة تصب

1) (Qiurk J. Peter; Money Laundering: Muddying the Macroeconomy, op. cit.,P.P. ٧,٨

2) (Jackie Johnson, In Pursuit of Dirty Money, op. cit, p.p.129.130

في الاقتصاد الظاهر، ومن خلال العلاقة التبادلية القائمة بين القائمين على إدارة الاقتصاد الخفي وإدارة الاقتصاد الظاهر، تبدأ الدورة من جديد. وكلما زاد حجم الاقتصاد الخفي ومن ثم زادت الدخول والأموال القذرة المتولدة عنه زادت عمليات غسل الأموال. وكلما زادت هذه العمليات الأخيرة شجع ذلك على نمو الأنشطة الخفية وازدهارها في الاقتصاد الخفي، فتنتج المزيد من الدخول والأموال القذرة التي تجد طريقها إلى الغسل، وهكذا

وتكشف العلاقة الدائرية بين الاقتصاد الخفي وغسل الأموال والاقتصاد الظاهر، أن إستراتيجية وأساليب المواجهة لظاهرة غسل الأموال من الضروري أن تبدأ وأن تقوم أساساً على ضرورة تقليل أنشطة الاقتصاد الخفي (مصدر الدخول غير المشروعة) عند أقل درجة ممكنة، وتحقيق هذا الهدف يحتاج إلى منظومة شاملة من المشاركة والتعاون بين مجموعة من الأجهزة ليس على المستوى المحلي فحسب بل على المستويين الإقليمي والدولي أيضاً.

خاتمة

تناولت الدراسة الراهنة جريمة غسل الأموال التي تعد من الجرائم الحديثة، التي يصعب التحقق منها، وذلك كون الجريمة عالمية ودولية عابرة للحدود، تمارسها العصابات المنظمة بوسائل وتقنيات متطورة جداً يصعب تتبع متحصلاتها وأصولها، ونتيجة لتطورها وتأثيرها على الدول اقتصادياً واجتماعياً أصبحت مكافحتها من الأولويات لدى الجهات التشريعية لكثير من الدول، وأصبح تجريم غسل الأموال ضرورة ملحة نظراً لآثارها السلبية على كافة نواحي الحياة.

كما أظهرت الدراسة العديد من الحقائق حول جريمة غسل الأموال، فالمجتمع الدولي يواجه ظهوراً متزايداً للأنشطة الإجرامية المحكمة التنظيم، والتي تتجاوز الحدود الوطنية، وتستفيد من الطرق والتقنيات التي تستخدمها الدوائر المالية وقطاعات الأعمال بنجاح لتدر عليها ثروات طائلة غير مشروعة، ولاشك أن الإخفاء الناجح لمصدر العائدات الإجرامية، وإضفاء الصفة الشرعية، يعتبر بالخطر الذي يهدد النظام المالي العالمي، فهي مبالغ تتجاوز كثيراً من مجمل الناتج القومي الإجمالي لعدد كبير من دول العالم، ولهذا فإن عملية غسل الأموال تؤدي إلى الإضرار بالنظم المالية والاقتصاديات الوطنية، وهي أمور لا يمكن اغفالها.

وبرزت أهمية الموضوع، باعتباره أحد المحاور الأساسية للتعاون الدولي العربي، وبات ضرورياً لإيجاد الصبغة المشتركة التي تضمن المواجهة الحاسمة لظاهرة إجرامية خطيرة ومدمرة.

وفي نهاية هذا البحث توصل الباحث الي مجموعة من النتائج، كما يوصي ببعض التوصيات، وهذا كما يلي: -

أولاً: النتائج: -

١- تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن عملية مكافحة جريمة غسل الأموال تواجه بعدد من المعوقات أهمها المعوقات التشريعية التي تتمثل بعدم كفاية التشريعات الخاصة بمواجهة الجريمة وتباينها، وإشكالية التكيف القانوني لنشاط غسل الأموال حيث انتضح من الدراسة أن نشاط غسل الأموال يفتقر إلى مقومات اعتباره صورة من صور المساهمة الجنائية التبعية، كما أن إصباغ صفة الإخفاء على أنشطة غسل الأموال يحول دون ملاحقة الغاسل في كثير من الأحيان، وإزاء ذلك فإنه لا مناص من تجريم غسل الأموال كجريمة خاصة مستقلة.

٢- إزاء الآثار المدمرة لجريمة غسل الاموال ولأنها أصبحت تهدد المجتمع الدولي، فقد بذلت عدة جهود لمواجهتها على المستويات الدولية والاقليمية والمحلية، الا أن هذه الجهود رغم أهميتها لم تستطع أن تضعها تحت السيطرة نظراً لوجود عدة إشكاليات تعترض تنسيق الجهود الدولية لمواجهتها، ووجود الثغرات والعيوب في عمليات المواجهة.

٣- جريمة غسل الأموال هي جريمة تابعة لأنها تفترض ابتداء أن يسبق ركنها المادي ارتكاب جريمة أولية هي التي نتج عنها المال محل الغسل.

٥- إن البنوك بصفة خاصة، والمؤسسات المالية الأخرى بصفة عامة يمكن أن تستغل بصورة مخادعة ودون وعي منها كوسائط وقنوات يتم من خلالها تنظيف الأموال غير المشروعة، وإجراء تحويلات للأموال المتحصلة من الأنشطة الإجرامية، وبالتالي للبنوك دورا كبيرا في تسهيل إتمام عمليات غسل الأموال الأمر الذي يؤثر على سمعتها واهتزاز الثقة بها.

٦- إن قوانين السرية المصرفية في البنوك تشجع على عمليات غسل الأموال الملوثة، لأن أصحاب هذه الأموال كما أرى ينظرون إلى الدول التي تعتمد السرية المصرفية باعتبارها مرتعاً خصبا لها لإتمام

عمليات غسل الأموال وعليه أصبحت دراسة عمليات غسل الأموال ترتبط ارتباطا وثيقا بالسرية المصرفية لدى البنوك.

٧- وضعت العديد من الاتفاقيات الدولية لمكافحة الجريمة، وبرزت دورها في مكافحة الجريمة من خلال نصوص المواد التي نصت عليها.

٨- تبين أن جريمة غسل الأموال من الجرائم المستمرة التي تتطلب ضرورة العلم بالمصدر غير المشروع للأموال محل الغسل لما لها من أثر اجتماعي واقتصادي وسياسي على الدول الأمر الذي أخذت تربط بالإرهاب.

٩- غياب وحدة الرقابة الدولية ودور المنظمات العالمية والقضاء الدولي وقصوره في مكافحة الجريمة.

١١- عدم وجود أي وحدات صاحبة اختصاص في متابعة ورصد عمليات غسل الأموال في معظم المؤسسات المالية والمصرفية.

١٢- إن كافة الدخول التي تتحقق من الأنشطة غير المشروعة تعتبر دخولا غير مسجلة في الحسابات القومية للدول وهي استقطاعات من الدخل القومي، ومن ثم يصعب الوصول الي ارقام حقيقة عن حجمها او مقاديرها باعتبارها أنشطة تندرج ضمن أنشطة الاقتصاد الخفي ويتمثل الجانب الغير مشروع من هذا الاقتصاد، ويؤثر تأثير سلبي على توزيع الدخل القومي بصورة غير عادلة.

١٣- إن الأموال المتحصلة عن طريقة غير شرعي لها أثارها السلبية على المجتمع وتعرقل توظيف راس المال توظيفا سليما اما الأموال المتحصلة من أنشطة مشروعة فلها ابلغ الأثر في خدمة الاقتصاد الوطني وتطوير المجتمع وإشباع حاجياته كما تخلق فرص عمل لأبنائه على مستويات مختلفة.

١٤- أساليب غسل الأموال متنوعة ومعقدة ولا يمكن حصرها، حيث أفضى التطور التكنولوجي والتقني إلى ظهور بعض الوسائل الأخرى التي جعلت عمليات غسل الأموال أكثر اتساعا.

١٥- تبدأ مكافحة الناجحة لجريمة غسل الأموال من المؤسسات المالية لأنها تعد الوعاء الرئيسي لغاسلي الأموال.

١٦- إن جريمة غسل الأموال تمتاز بمجموعة من الخصائص، أنها جريمة غير وطنية، وتمثل صورة من صور الجرائم الاقتصادية وتعتبر نشاطا مساعدا للجريمة المنظمة.

ثانياً: -التوصيات: -

- ١- لا بد من تعزيز التعاون الدولي في مجال المساعدة القانونية المتبادلة والإنبات القضائية وتسليم المجرمين الذين يثبت تورطهم في ارتكاب جريمة غسل الأموال.
- ٢- يجب تجريم كافة الأنشطة الممهدة لجريمة غسل الأموال أو تسهل وقوعها، ولا سيما حينما تتقاعس البنوك في التبليغ عن العمليات المالية المشتبه بأصلها وصلتها بغسل الأموال.
- ٣ - ضرورة الاهتمام بالتوعية اللازمة للشعوب بخطورة جريمة غسل الأموال لأنه وسيلة هامة لمعالجة هذه الظاهرة ومكافحتها في العالم العربي بشكل عام وفي الكويت بشكل خاص.
- ٤- لا بد من الاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة التي حققت نجاحات باهرة في مواجهة جريمة غسل الأموال، بهدف تفعيل التعاون الدولي في مكافحة جريمة غسل الأموال.
- ٥- على البنوك والمؤسسات المصرفية ممارسة العناية الفائقة لعملائه لكي تتمكن من اكتشاف عمليات غسل الأموال في مراحلها المختلفة.
- ٦- نقترح على المشرع الكويتي إيراد نص يعالج موضوع المصادرة للأموال ويكون نصه (يحكم في جميع الأحوال بمصادر الأموال المضبوطة، أو بغرامة إضافية تقدر قيمتها في حالة تعذر ضبطها أو في حالة التصرف فيها إلى الغير بحسن النية).
- ٧- العمل على وضع مفهوم محدد وواضح لمفهوم غسل الأموال متوافق عليه دولياً، وعدم قصر الجريمة على جرائم محددة كتجارة المخدرات أو غيرها، إذ يجب أن يتسع نطاق الجريمة الأصلية مصدر الأموال غير المشروعة بحيث يشمل أية جنائية أو جنحة كانت ذات صلة.
- ٨- ضرورة بذل الدول جهوداً كبيرة لمحاربة الجريمة وذلك من خلال إيجاد عقوبات رادعة لمن يرتكب الجريمة، والعمل على سن تشريعات تتلاءم مع الطبيعة الدولية والوطنية.
- ٩- العمل على تفعيل التعاون الدولي في إطار المبادئ المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية الصادرة بشأن غسل الاموال.

- ١٠- السعي نحو عقد اتفاقية دولية عن طريق تضامن المنظمات الدولية تتيح إيجاد إطار قانوني للمكافحة.
- ١١- العمل على إيجاد قانون رقابي يراقب أصحاب رؤوس الاموال ويحدد مصدر الاموال.
- ١٢- إيجاد هيئات اقليمية مستقلة للرقابة ومكافحة جريمة غسل الأموال.
- ١٣- ضرورة العمل على تطوير نصوص وحدة الرقابة الدولية وضرورة توفير الكادر المالي.
- ١٤- الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والوسائل التقنية لكشف غاسلي الأموال لتحقيق الفاعلية التكنولوجية للمكافحة.
- ١٥- تشديد العقوبات في التشريعات الداخلية لهذه الجريمة.
- ١٦- يأمل الباحث من المشرع الكويتي النص صراحة على وضع تعليمات تحد من التعامل النقدي في العمليات التي تتجاوز قيمتها مبلغ محدد.